الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف . المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

تأثير ثورات الربيع العربي على مستقبل النظام السياسي العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص علاقات دولية

اعداد الطالبة :

قـشي كنزة

اشراف الأستاذ :

طيايبة ساعـد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. ساعد طيايبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حشاني فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
د. سالم حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كليـة: الحقوق والعلوم السياسية

قسـم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أدناه،

اسم ولقب الطالب: كنزة قشي

المولود بتاريخ: 14/03/1988 مكان الميلاد: مقرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: 208658016

والصادرة بتاريخ: 27/12/2022 عن دائرة برهوم

المسجّل(ة) بكلية: الحقوق قسم: العلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر2:

عنوانها: تأثير ثورات الربيع العربي على مستقبل النظام السياسي العربي

خلال الموسم الجامعي 2024/2023، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير أخلاقيات النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 28/05/2024 28 ماي 2024

توقيع المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه - العون المفوض

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

ميدان : الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

تأثير ثورات الربيع العربي على مستقبل النظام السياسي العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص علاقات دولية

اعداد الطالبة :

قـشي كنزة

اشراف الأستاذ :

طيايبة ساعـد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. ساعد طيايبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حشاني فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
د. سالم حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٢

إهداء

إلى صاحب القلب الكبير والحنون، فلقد كان له الفضل الأول

في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية) حفظها الله .

الى من ساندني ودعمني في هذا العمل زوجي – سفيان بن لحسن -

الى أطفالي " تقوى ، هارون، آدم ، وجوري "

إلى أخواتي، الحبيبات والى أخي الغالي

الى من كن لهن الفضل في تشجيعي زميلاتي في العمل

(فهيمة يحي، وفاء مرزوقي، سهام قطوش، بودربالة شمس، ليلى سيليني، حفاف وناسة)

الى أخر العنقود شقيقتي "إيمان"

الى جميع أساتذتي الكرام

ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي أهدي إليكم عملي هذا وشكرا

" قشي كنزة "

كلمة شكر

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة والنور "سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام".

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى

جميع "أساتذتنا الكرام"

إلى كل من ساهم في إرشادنا ولو بكلمة بسيطة كل الشكر والاحترام والتقدير.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف :

" طيايبة ساعد"

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ " الأمجد قـارة "

الذي كان نعم العون في تزويدي بالمراجع.

" قشي كنزة "

مقدمـــــة

شكلت الثورات اهتمام العديد من الباحثين والمؤلفين في ميدان التاريخ والعلوم الإنسانية حين تم التعرض لمختلف الثورات التي عرفتها المجتمعات والدول بدءا بالثورة الفرنسية سنة 1789 والتي اعتبرت من أعرق الثورات الديمقراطية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وصولا إلى الثورات التي عرفتها الدول العربية والتي اصطلح على تسميتها ثورات الربيع العربي.

وما تجد الإشارة إليه وما عرفته المنطقة العربية من ثورات التي شكلت منعرجا سياسيا خطيرا تجلى في حركات احتجاجية شعبية كبيرة اندلعت رحاها من تونس أواخر سنة 2010 ثم انتشرت في باقي أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهنا تم إطلاق مصطلح ثورات الربيع العربي هاته الأخيرة اختلفت من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى أخر ولا تزال أثارها إلى يومنا هذا مما لاشك فيه أن هذه الثورات قد أفرزت في مرحلة انتقالية جملة من التحديات على مستوى البنى السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية وتبرز هذه التحديات كتحديات محورية بالنسبة لأفاق مستقبل التحولات السياسية والاقتصادية التي افرزتها هذه الثورات وانعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على الاستقرار السياسي.

تتمثل **أهمية الموضوع** وسبب اختياره في النقاط التالية:

- الوقائع والأحداث التي مرت بها الدول العربية، والتي لم يسبق لها في التاريخ الحديث والمعاصر، والتي وقعت وامتدت من الشرق الى الغرب، وشارك فيها الملايين، الذين تقاسموا نفس الأهداف والقيم.
- المخاطر التي تتربص بالمنطقة العربية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أشدها خطورة تقسيم وتفتيت وحدة الأمة، واستغلالها اقتصاديا.
- النتائج المترتبة عن هذه الأحداث سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والتي امتدت وقائعها الى دول أخرى داخل الوطن العربي.

تقوم هذه الدراسة على عدة **أهداف** نذكرها كالتالي:

- دراسة مفهوم الثورة وأبعاده ومعانيه والتعرف على سمات الثورة واختلافها عن أي حراك أو تدافع سياسي أو اجتماعي.
- التعرف على تحول الحراك السياسي والاجتماعي إلى ثورة ومتى يعد الحراك ثورة تطيح بالواقع المعاش وتؤسس لمرحلة جديدة من التحرر والانعتاق من الاستبداد وبث الطاقات الإنسانية من خلال حصولها على حريتها وقرارها.
- دراسة الحراك العربي من حيث المفهوم وكذلك التعرف على أسباب ذلك التحول المفاجئ في الوطن العربي من حيث الأسباب المباشرة وغير المباشرة، والتعرف كذلك على دول الحراك العربي وإلى أين وصلت الأمور بعد أربع سنوات من الحراك
- دراسة أسباب انتكاس الحراك العربي وعدم تحقيقه لآمال وطموحات الأمة العربية وفي مقدمتهم الشباب الذين كانوا رافعة كسرت حواجز الخوف وأسقطت أنظمة عربية طال بها الأمد في الظلم والاستبداد والاستهتار بحقوق الناس.
- دراسة مآلات التغير في الوطن العربي في ظل مستجدات الأمور من خلال دراسة ما سبق من مفهوم للثورة والحراك العربي.
- دراسة أثر هذا الحراك على التنمية السياسية في الوطن العربي.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من **الصعوبات** تتمثل في قلة المادة العلمية لموضوع البحث، وكذا قلة المراجع والمصادر التي تتحدث عن موضوعاته ومسائله،

جاءت **إشكالية الدراسة** حول موضوع الربيع العربي الذي مس الدول العربية التي ظلت فترة طويلة تعاني من الاستبداد والهيمنة في ظل سيطرة بعض الأنظمة وهذا ما جعل هذه الدول تثور على هذا الوضع وبالأخص على حكامها أملا في تغيير أوضاعها وتحقيق أنظمة جديدة قائمة على الديمقراطية فكانت البداية بتونس مرورا بمصر وليبيا وصولا إلى سوريا وما خلفته هذه الثورات من أوضاع ونتائج على شعوبها لذلك تتمحور **إشكالية الدراسة** التي بين أيدينا على:

ما مدى تأثير ثورات الربيع العربي على مستقبل النظام السياسي العربي؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية استعنا بمجموعة من **الأسئلة الفرعية:**

- كيف كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي قبل 2011؟
- كيف كانت بداية اندلاع ثورات الربيع العربي وماهي مآلاتها ؟
- ما هو مستقبل النظام السياسي العربي بعد ثورات الربيع العربي؟

فرضيات الدراسة : و من اجل معالجة هاته الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- دوافع ثورات الربيع العربي كانت من أهمها دوافع اقتصادية واجتماعية.
- يرى البعض أن ثورات الربيع العربي كانت من تخطيط أيدي خارجي.
- أغلب ثورات الربيع العربي لم تتمكن من تحقيق تطلعات المواطن العربي.

تتمثل **الحدود الزمانية والمكانية** فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** الحراك العربي منذ بداية الحراك التونسي في شهر جانفي عام 2010 إلى شهر جانفي 2016.
- **الحدود المكانية:** الوطن العربي وتحديداً الدول العربية التي شهدت حراكاً سياسياً واجتماعياً وهي عدة أقطار عربية قمنا بدراستها تتمثل في تونس، ليبيا، مصر، سوريا.

أما عن **المنهج** المعتمد في الدراسة، وكما قد تدل عليه الإشكالية والفرضيات وحتى عنوان الدراسة، فإنّه تم اعتماد **المنهج الوصفي** باعتباره الانسب لوصف الأحداث التي وقعت أعقاب هذه الثورات ودراسة موضوعها وتحليلها، ونقدها، كما يتم تحليل نتائج وتبعات هاته الاحداث على المنطقة العربية.

قمنا **بتقسيم بحثنا** هذا الى ثلاثة فصول حيث:

- في الفصل الأول تطرقنا الى الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي قبل 2011 والتي أدت الى انطلاق الربيع العربي.
- والفصل الثاني تناولنا فيه اندلاع ثورات الربيع العربي ومآلاتها من خلال سقوط أنظمة كل من تونس، ليبيا، مصر وصمود نظام بشار الأسد في سوريا.
- أما الفصل الثالث تناولنا فيه النظام السياسي العربي بعد ثورات الربيع العربي في كل من تونس، ليبيا، مصر ونظام بشار الأسد في سوريا.

الفصل الأول:

الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية

في الوطن العربي قبل 2011

تمهيد

عاشت الدول العربية في اواخر عام 2010 موجة من الانتفاضات والثورات والحراك بغرض إسقاط انظمة تسلطية والتحول إلى عملية الانتقال الديمقراطي ولو بنجاحات نسبية ومختلفة حسب خصوصية وأوضاع كل بلد، وعلى حسب قدرات ومجهودات التكتلات الاجتماعية الطامحة للديمقراطية وإذا نظرنا بتمعن على خارطة الحراك الاجتماعي والسياسي، فإننا امام موجة رابعة للديمقراطية بعد أن كانت آخر موجة قبيل الثمانينات، يمكن الاستدلال بها عبر إسقاط القوة الجماهرية الشبابية الأنظمة المستبدة في بعض دول الربيع العربي.

استعملت أنظمة الحكم العربية العديد من سياسات القمع والاستبداد التي استمرت طويلا وتمادت في انتهاك حقوق الشعوب وحرياتهم رغم تغير بعض الأنظمة السياسية لكن كان استبدال قمع بقمع آخر، مرت بالعديد من التجارب والاحتجاجات أو الانقلابات من خلال العمليات العسكرية، حتى وصل الأمر لبروز ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 كاحتجاج على الأوضاع المعيشية التي خلفها استبداد الأنظمة الحاكمة التي جاءت بشعارات الإصلاح السياسي والدستوري وضرورات التحول الديمقراطي.[1]

و موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي اجتاحت العالم العربي خلال عام 2011، كان الإطاحة ببعض الأنظمة القائمة منذ فترة طويلة وزعزعة استقرار أنظمة أخرى بشكل خطير نتيجة لعقود من الأنظمة السياسية القمعية والاستبدادية، باءت بالفشل السياسات الاقتصادية، والسكان المنعزلين والساخطين اجتماعيا، وخاصة الشباب. وبالفعل عندما أحرق المواطن التونسي محمد البوعزيزي نفسه ارتكب آخر أعماله الاحتجاجية اليائسة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، ولم يكن على علم بذلك أنه كان يركل قطعة الدومينو الأولى في سلسلة طويلة من الأحداث التي لا تزال تتكشف اليوم، بعد أن حصد أربعة من أطول الزعماء العرب بقاءً في السلطة.[2]

---

[1] – حسن كريم، **الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات**، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1، 2013، ص 12.

[2] El-hassane Aissa .the Arab spring ; causes, consequences and implication, united states army war college 2012

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الدول العربية قبل سنة 2011 والتي أدت الى اندلاع ثورات الربيع العربي في عدة دول نذكر منها الدول موضوع الدراسة وهي تونس، ليبيا، مصر وسوريا.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

سنتناول في هذا المبحث الأوضاع السياسية لدول الربيع العربي والتي قسمناها الى داخلية وخارجية حسب الأوضاع المعاشة في تلك الفترة قبل سنة 2011 والتي أدت الى اندلاع ثورات الربيع العربي كالآتي:

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية

عندما يصبح الفساد هو اساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدى هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم.

فتتحدث الأنظمة العربية جمهورية كانت أو ملكية عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير لكن تلك الإصلاحات في احسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها. فقد شهدت دول مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر البدء في تنفيذ اصلاحات سياسية طموحة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس بحيث ان أي إصلاح يتم الحديث عنه اصبح يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة والنفوذ.

ولم تعرف معظم الدول العربية على مدى تاريخها أية تجربة ديمقراطية حقة بل خضعت لحكام سلطويين رسخوا هياكل ومقومات التسلط والاستبداد عبر آليات سياسية وقانونية وأمنية

واقتصادية وثقافية ودينية، وتمثلت هذه الآليات في إصدار الكثير من القوانين المقيدة لحقوق وحريات المواطنين وغير ذلك، والإنفاق المكثف على الأجهزة المنية والعسكرية والتدخل في شؤون السلطة القضائية.[1]

- ضعف الإرادة السياسية لدي النخب الحاكمة، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على العمل الجاد وإحداث تغيرات هامة.
- غياب المؤسسات الدستورية وضعفها وفقدان السلطات التشريعية والمراقبة وإتخاذ القرار.
- تدني نسبة المشاركة السياسية لدي الجماهير وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.
- تعثر الإستقرار السياسي وإنتشار التطرف و الفوضي والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.
- تؤكد التجارب والخبرات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي على أن فرص تأسيس نظام ديمقراطي تكون أفضل في ظل وجود دولة وطنية راسخة تحظي بالشرعية وتفرض سيطرتها على إقليمها من خلال احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، وفي هذا السياق نجد ليبيا واليمن يمثلان معضلتي بناء الدولة وتأسيس للديمقراطية، وأبرز التحديات التي توتجهها البلدين ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية وظهور تمدد الأدوار بعض الفاعلين السياسين الذين يملكون السلاح ويمارسون العنف ضد الدولة والمجتمع.[2]
- تشكل جماعات منظمات المجتمع المدني العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول التسلطية، عانت هذه المنظمات في دول الربيع العربي انقسام حاد حيث غابت حرية التعبير بعد الاستقلال، إلا ان في السنوات الأخيرة قد شهدت إدراكا متزايدا بأن تحجيم حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع وتشكيل

[1] – حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015.

[2] – حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

المؤسسات المجتمع المدني يشكل أحد العوامل الأساسية التي تحول دون إتمام عمليات الانتقال الديمقراطي في تلك الدول، مما يشكل خطرا على مستقبلها.[1]

- وتتمثل التهديدات والأخطار الأمنية مجموعة واسعة من المسائل بعضها متعلق بالدولة ككيان كما هو الأمر في ليبيا وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها، أيضا تمثل التهديدات والتحديات ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يظهر في صراعات مناطقية أو قبلية كما حدث في ليبيا ومصر، أيضا يتجلى ذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية أو الإيديولوجية.
- ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة: إن إنهيار مؤسسات الدولة الأمنية أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي تتضمن اكثر من تهديد أمني غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعياته المتنوعة على البلدان المجاورة والتي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي، وهو ما أدى بدوره إلى تصاعد خطر العنف سواء القادم من الخارج الحدود أو الأخذ في التبلور شيئا فشيئا في الداخل والخارج ترعاه قوي متعددة.[2]

المطلب الثاني: الأوضاع الخارجية

لا يمكن فصل ما حدث للمنطقة ما بعد عام 2011 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الذي يسعي دوما للتأثير في واقعها عبر قوي إقليمية تسعي لنشر مشاريعها الخاصة مثل المشروع الإيراني وكذلك المشروع الصهيوني، لهذا لا يمكن فصل ما حدث في دول العربية عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوي الكبري وفي مقدمتها إعادة إحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث انكشاف رغبة روسيا في التموضع في الشرق

[1] – حمدي عبد الرحمان حسن، **ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 113 جويلية 1997.

[2] – دعاء محمود محمد عويضة، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011**، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018، ص 134.

الأوسط، وفي خضم هذه التفاعلات نجد الإتحاد الأوروبي الذي شارك في المشهد لضمان مصالحة في المنطقة خاصة منطقة شمال إفريقيا التي تمثل مجال حيوي لنشاطاته، وذلك من خلال إعادة رسم العلاقات كاتفاقية الشراكة الأور ومغاربية وغيرها، أيضا تعزيز العلاقات الثنائية كإعادة تعزيز العلاقات التونسية الفرنسية.

و فيما يتعلق بالانتفاضات العربية، يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث دول الفئات على المستوى العام للتحليل: 1) الدول التي ظلت هادئة نسبيًا وسط العاصفة، مثل المغرب، والجزائر، والأردن، والسعودية، والإمارات؛

2) الدول التي شهدت احتجاجات تهدد النظام، ولكن النخب الحاكمة فيها تمكن من تقليص زخم الاحتجاجات والبقاء في السلطة، مثل البحرين؛ و3) الدول التي تم التخلص من قادتها من السلطة، مما يمهد الطريق إما لحرب أهلية أو لعمليات سياسية تهدف إلى بناء دولة جديدة، ظاهريًا نظام سياسي تعددي وديمقراطي، مثل تونس ومصر وليبيا و اليمن. وفي جميع الفئات الثلاث، فإن الأجهزة القسرية للأنظمة القائمة، وقد لعبت قدرته على قمع المعارضة، دون أدنى شك، دورًا حاسمًا في تشكيل النتائج التي تكشفت. في الواقع، على الرغم من أن أسباب الثورة موجودة لا يزال هناك نقاش واسع النطاق من قبل علماء الاجتماع، وهو شيء واحد يتعلق بالثورات اللاعنفية الأمر واضح: من الصعب أن ينجحوا بدون الدعم، أو على الأقل الهدوء.[1]

بعد مرور أكثر من 6 سنوات على تلك الموجة للتحول الديمقراطي التي مست أقطار عربية واسعة من شمال إفريقيا إلى المشرق العربي، كان حرق البوعزيزي التونسي لنفسه في 17 ديسمبر 2010 هو البداية لتبدأ الاحتجاجات فيما بعد، لتنتقل إلى مصر وليبيا واليمن وتنتهي بسقوط الأنظمة، لكن في السنوات التي تلت هذه الحداث تغيرت الكثير من الأوضاع، هذا ولم تختف الأسباب العميقة التي أدت للثورات، بل ربما أصبحت أكثر تواجد تلك الدول أزمة في كل المجالات تقريبا، فبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الأمم المتحدة فإن الشرق الأوسط يضم فقط 5 %من سكان العالم، لكنه مسؤول عن 68% من الوفيات الناجمة عن المعارك فيه،

[1] Nael SHAMA ,GEORGETOWEN UNIVERSITY QATAR ,Centre of international and regional studies , 2019

و58% من لاجئين وتحذر الأمم المتحدة من أن هذا يأتي في وقت يتجاوز فيه تعداد الشباب العربي 100 مليون نسمة، ولايزال ينمو بإطراد لكن معدلات النمو تلك لاتجاري سرعة معدلات البطالة والفقر والتهميش، ويتجه العالم العربي للسلاح بدلا من أدوات الإنتاج، إذ ينفق 75 مليار دولار على التسلح سنويا خلال 25 سنة الماضية، وتحتكر النخب السلطة وتقوم الأعمال على الوساطة، كما تسبب الفساد في إهدار موارد هائلة.[1]

بالنظر للدول التي مسها الربيع العربي وتم فيها التغير السياسي والإطاحة بالأنظمة المستبدة، فإنها لم تشهد حتى الآن تطورات حقيقية تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك باستثناء تونس حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة ما في احتواء تداعيات سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية الحادة التي كانت أن تعصف بالمسار الانتقالي برمته، تم في إطارها إصدار دستور حداثي ديمقراطي، وفي المقابل ضاعت مصر خلال السنوات الثلاث الماضية في متاهات مراحل الانتقال المعقدة والصعبة أنهكت الدول والمجتمع على حد سواء، حيث غلبت عليها طابع سوء الإدارة والاستقطاب الديني والانقسام السياسي، وتراجع هيبة الدولة وسيادة القانون.

كما وقعت ليبيا فريسة لحالة من الفوضى والانفلات تكاد أن تعيدها إلى عصرها قبل الدولة، أما بالنسبة لليمن ورغم التوافق على وثيقة الحوار الوطني إلا أن الدولة ظلت عاجزة على فرض سيطرتها على إقليمها أمام تحديات داخلية هائلة تتمثل بصفة رئيسية في الحوثيين وقوي الحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب من ناحية وتدخلات إقليمية ودولية كبيرة من ناحية أخري، وعلى خلفية ذلك راحت الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في دول الربيع العربي تنتقل من السيء إلى الأسوأ.[2]

[1] – دعاء محمود محمد عويضة، مرجع سابق، ص 236.

[2] – حسن توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

سنتناول في هذا المبحث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول الربيع العربي في تلك الفترة قبل سنة 2011 والتي أدت الى اندلاع ثورات الربيع العربي كالآتي:

المطلب الاول: الاوضاع الاقتصادية:

تعاني أغلب الدول العربية مما يصطلح عليه بالتخلف الاقتصادي، إذ تعتمد على النفط أو السياحة أو حتى على المساعدات الخارجية، في حين يتم تسجيل غياب تنمية فعلية بسبب زيادة عدد السكان فيها، وقلة الكوادر الوطنية، والاختلاف في مستوى التطور الاقتصادي، والانخفاض في معدل الادخار، وبالتالي تدني مستوى الدخل الفردي.[1]

وهذا ما أدى الى انتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة لممارسات احتكارية من الدولة واتباع النظام الحاكم فيها, بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدى إلى قيام الشعوب بثورة على تلك الأوضاع بالإضافة الى العديد من الأوضاع المزرية التي عاشتها شعوب الدول العربية منها ما يلي:

- يعتبر ضعف وهشاشة الاقتصاد في الدول العربية التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول يمثل في الإصلاح الهيكلي وما يمثله من سياسات وإجراءات تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات، ومن بين السياسات التي تأثرت بالسلب على الإصلاح الإقتصادي، التنوع الإقتصادي، التنافسية، بناء اقتصاديات المعرفة، التطورات النقدية والمصرفية.[2]

[1] – محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1،2018)، ص 11.

[2] – دعاء محمود محمد عويضة، مرجع سابق، ص 141.

- عجز النظم الإنتقالية عن تلبية توقعات الشعوب: وضع كل ماسبق وغيره الحكومات الإنتقالية في حالة من الإنكشاف والضعف أمام الداخل بمطالبة الثورية المتصاعدة وحقوقه المستحقة وأمام الخارج بكل ضغوطاته وغملاءاته المتنوعة سياسيا، إقتصاديا وأمنيا بصورة عالية التكلفة، جعلت متخذ القرار عاجزا عن مسايرة الداخل بمطالباته الثورية ومواجهة الخارج بأجنداته الفوقية، مما ادى إلى دفع الوزراء للتركيز على إدارة الشؤون اليومية، وتجندت تقديم إي إلتزامات يترتب عليها آثار تتجاوز الفترة الإنتقالية، هذا في حين تعاني معظم الدول والشعوب العربية والإفريقية الأزمات الإقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانات وإنتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء من خلال غياب العدالة في التوزيع، إنتشار الفساد، تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية.[1]

و بالرغم من أن الشعوب العربية عانت من سوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من طرف حكامها ولكن كانت هناك أسباب زادت من شعورهم بالاستياء الشديد وبالتالي مثلت هذه الأسباب الشرارة التي اشعلت فتيل الثورة ونذكر بعضا منها حيث أن:

- توسع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام ، واتجه القطاع الخاص إلى إهمال البعد الاجتماعي للتنمية و قصر نشاطه على القطاعات الخدمية و التسويقية وأنشطة الاستيراد و ظهرت طبقة اجتماعية مصالحها تتعارض مع وجود صناعات وطنية ، ولقد حصل القطاع الخاص على نسبة كبيرة من إجمالي إقراض البنوك علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية و انحسر دور القطاع الحكومي في أن يكون دورا تكميليا أو تسهيليا للقطاع الخاص وذلك على عكس الدور الأساسي الذى يجب ان يقوم به , وبالتالي اصبحت كل الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة للمواطن بالمجان غير موجودة وحتى يحصل على هذه الخدمات أي كان نوعها لابد من ان يدفع مقابل تلقيه تلك الخدمات, لأن القطاع الخاص أصبح هو المسئول عن تقديمها للمواطن وبما انه قطاع هادف للربح

[1] – دعاء محمود محمد عويضة، نفس مرجع سابق ، ص 146.

فلابد وان يحقق أرباح من خلال تقديمه لهذه الخدمات، إذن هناك تقليص لدور الدولة ربما يكون اختفاء في تقديم الخدمات للمواطنين اللذين فاض بهم الكيل وكانت الثورة سنة 2011 هي المخرج الوحيد لهم من ما يعيشونه من ظلم وقهر.[1]

- عان الشعب العربي من سوء الاحوال المعيشية قبل الثورة ومازال يعانى منها حتى بعد الثورة , فهناك نسبة كبيرة من الشعب يعيشون تحت خط الفقر وهذا يرجع إلى التوزيع غير العادل للناتج القومي , بالإضافة الى هذا انه حتى في حالة حدوث تحسن طفيف في الاقتصاد فإن المواطن لا يشعر بهذا التحسن لأنه لا ينال حصته العادلة من الناتج القومي.[2]

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية

كانت أهم متطلبات الشباب على المستوي الاجتماعي والثقافي توفير فرص عمل والعدالة الاجتماعية والنهوض الاجتماعي من خلال عقد إجتماعي متجدد، تلك هي الأوضاع التي كانت يرجوها الشاب العربي إلا أن الواقع كانت فيه الأوضاع الإجتماعية متدنية ومزرية تتمثل معظمها في:

- تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الإجتماعية.
- غياب إستراتيجية واضحة في توجيه طاقات الشباب ودمجها في المجتمع.
- إنتشار الأمية والجهل ونقل مواريث الإستعمار إلى القيم والمنظومة التقليدية.
- ضعف النشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين والنخب السياسية قبل منهم.[3]

---

[1] – حسنى ثابت, "**ثورات شعبية غيّرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد**", متاح على:
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554

[2] – أحمد مجدى حجازى, "**الثورة المصرية علامة حضارية فارقة**", متاح على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478660&eid=6

[3] – حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق.

بالإضافة إلى أن العرب في غالبيتهم يعيشون في ظل نظام اجتماعي يمتاز بالتخلف، ويرتكز بالأساس على علاقات القرابة والقبيلة والاعتماد على العرف والعادات القديمة، وحتى الخرافات.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الدول العربية مقسمة إلى دول فقيرة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة، ودول غنية، وهي أقلية حسب الموارد الاقتصادية لكل دولة، فاليمن مثال يوجد فيه 42 بالمائة يعيشون تحت خط الفقر، وفي 20 بالمائة حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2008م، وهو ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات، والثورات في البلدان العربية.[1]

ومن بين أهم مظاهر تدهور الأوضاع الاجتماعية، انتشار ظاهرة البطالة، والتي بلغت نسبتها حوالي 15 بالمائة من القوى العاملة، وتتركز في أوساط الشباب، والتي من المرتقب أن ترتفع لتصل إلى 25 بالمائة بسبب عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية، وعدم التوسع في سوق العمل لاستيعاب الأيدي العاملة.

والملاحظ أن هناك بطء في معدلات النمو الاقتصادي، واحساس المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة، وتراجع الأداء والجودة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين في غالبية البلدان العربية في مجالات الصحة والاتصالات والمواصلات والنقل، والبنية التحتية، وتزايد نسبة الأمية والجهل، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والتضخم المالي، وفشل السياسات التنموية للحكومات.[2]

وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2009م حوالي 335 مليون نسمة، مائة مليون منهم أميون، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأمية قد بلغت حوالي 30 بالمائة، وبالتالي، فارتفاعها أثر على تطور المجتمع، ويمكن القول كذلك بأن السياسة التعليمية في هذه الدول، تمتاز بعدم

[1] – محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، مرجع سابق، ص 11.

[2] – محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، مرجع سابق، ص 11.

الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات والمعاهد، وهو ما يؤدي إلى التخلف عن الركب الحضاري العالمي.[1]

[1] – نفس المرجع، ص 11–12.

الفصل الثاني:

اندلاع ثورات الربيع العربي ومآلاتها

تمهيد

تميزت المرحلة التي سبقت الحراك العربي بسمة بارزة، وهي تقارب الأنظمة العربية المختلفة، وتخلصها من المظهر الأيديولوجي الذي صبغها طيلة عقود، وكانت تعلل شرعيتها به، وتشابهت أنماط الحكم حتى غدت تمثل حالة عامة تشترك فيها الجمهوريات والملكيات، وتبرز مظاهر هذه الحالة في حالة الطبقة الحاكمة المكونة من أسر حاكمة بحزب أو بدونه، وأجهزة أمنية قوية قادرة على إخماد أي صوت معارض، وطبقة من رجال الأعمال يختلطون في علاقات القرابة والمصاهرة والبيئة الاجتماعية مع رجالات السياسة ويحققون مصالح مشتركة بعيداً عن مصلحة الوطن والمواطن، وفي خدمة هذه الطبقة الحاكمة فئة واسعة من المثقفين والتكنوقراط يشكلون الوجه الإعلامي لتوليفة الحكم القائمة و، أصبحت الحكومات وظائف لا علاقة لها بالتوازنات السياسية، وتوزع لإرضاء الموالين أو احتواء المعارضين السابقين، وبدا هذا الواقع هو المستقبل القاتم للمنطقة العربية، لذا امتلك أهل الحكم ثقة من النفس سمحت بالمجاهرة بالفساد وتغييب دولة القانون، والإعداد لمشاريع التوريث في الجمهوريات وهو ما يخالف أسس قيام هذه الدول.[1]

وقد كان الربيع العربي عبارة عن تحركات شعبية قوية تهدف إلى أحداث تغيير جذري في عدد من الأقطار العربية، بدأت الشرارة في تونس وتصاعدت إلى الحد الذي أمكنها من الإطاحة برئيس البلاد ومقربيه، ثم انتقلت إلى مصر التي كانت تحمل ارهاصات الثورة، واستطاعت خلال أسبوعين من إسقاط الرئيس محمد حسني مبارك ومعاونيه، ثم انتقلت إلى اليمن وليبيا وسوريا[2].

وتعرف بلدان الحراك العربي أو الربيع العربي بأنها هي: الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية عارمة صاحبها استخدام العنف ضدها من قبل الأنظمة الحاكمة بدرجات

---

[1] موقع ويكيبيديا، تم الاطلاع عليه في: 2024/04/12: https://ar.wikipedia.org/

[2] وفاء لطفي، **الثورة والحراك العربي اطلالة نظرية**، دراسة منشورة على موقع الشرق العربي، على الـرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012. pdf

مختلفة وطالبت بالإطاحة برأس النظام والعمل على تطهير أجهزة الدولة من أتباعه المتورطين بالفساد والإساءة للشعب وبناء نظام ديمقراطي.[1]

أطلق على الحراك العربي عدة مسميات منها:

الربيع العربي: يعد لفظ " الربيع العربي " الأكثر شيوعاً في التعبير عن الأوضاع العربية بعد انطلاق الحراك العربي، حيث دأبت وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث على استعماله، ويعود استخدام مصطلح الربيع في الإشارة إلى الثورات الشعبية إلى التاريخ الأوربي حيث استخدم هذا المصطلح للتعبير عن عدة انتفاضات مثل ربيع الأوطان عـــام 1848 وربيع براغ 1968 وربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات.

ولذا كان إطلاق لفظ " الربيع العربي" على الأحداث العربية التي انطلقت مطلع 2011 مصدره غربياً حيث كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من وصف الحراك العربي بذلك[2]، بالإضافة الى الباحث الأمريكي اريك في مجلة "Foreigh Polic".

وقد أطلق على الأحداث عدة مفاهيم توصيفية كالثورات العربية وثورات الفيس بوك[3] وكذلك أطلقت النخب المقربة من الأنظمة مسميات سلبية لمعارضته كالخريف العربي والمؤامرة.

لم يكن الحراك وليد الصدفة أو المؤامرة كما وصفت الأنظمة العربية، قيام الربيع العربي فيها، وإنما بسبب دوافع وتراكمات عبر الزمن، وكما ورد سابقاً فإن للثورة والانتفاضات أسباباً موضوعية تؤدي إليها، فإن للحراك العربي أسباباً منطقية أدت إليه، ولا يمكن إغفال

---

[1] أمعضشو فريد . "الربيع العربي " قراءة في المفهوم والاصطلاح. على موقع: http://nador.nadorcity.com

[2] حرمل، جبران صالح ، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)مجلة الحوار المتمدن على موقع: /http://www.ahewar.org

[3] تم نسب الحراك العربي إلى موقع (facebook) الشهير لما قام به الموقع ومواقع التواصل الاجتماعي في التنظيم والتخطيط.

الاختلاف بين دول الحراك العربي من حيث طبيعة الأنظمة والتعامل مع شعوبها، ولكن هناك أسباباً ودوافع عامة اقتصادية، سياسية واجتماعية تشترك فيها معظم الدول العربية.[1]

كان إقدام الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجاً على صفعه من قبل شرطية تونسية الشرارة التي أعلنت بدء الحراك العربي وما وصف بثورات الربيع العربي وانتقلت هذه الشرارة لتصل معظم الدول العربية وتؤثر بعيداً في دول حول العال وإن كان بنسب مختلفة، ولم تجد أي دولة عربية نفسها بمنأى عن دائرة الأحداث وان ادعت الاختلاف بين حالتها والحالة التي سبقتها، فبعيد مغادرة زين العابدين بن علي الرئيس التونسي للبلاد والإعلان عن إسقاط نظامه، أسرعت مصر لإعلان استحالة انتقال المشهد إليها لاختلاف المشهد وكذا فعلت ليبيا واليمن وليبيا ولكن سرعان ما تدحرجت الأمور نحو حراك عربي وخروج شعبي في معظم تلك الدول.[2]

انطلاقا من هذا سنتناول في هذا الفصل أهم الأحداث التي عاشتها أهم دول الربيع العربي وهي تونس ومصر وليبيا وسوريا كدراسة حالات والتي أدت الى سقوط بعض الأنظمة وصمود أخرى.

المبحث الأول: سقوط نظام تونس

لم تكن أحداث الربيع العربي في تونس التي أدت لرحيل رأس النظام التونسي وليدة الصدفة، فتاريخ هذا البلد العربي غني بالاحتجاجات الشعبية، ففي يناير عام 1969 وقعت انتفاضة الوردانين ضد سياسة التعاضد في تملك الأراضي، وفي أكتوبر عام 1977 وقعت انتفاضة في قصر هلال، وفي عام 1978 أعلن الإضراب العام، أما عام 1980 فقد شهد أحداث

1 بن قدورة ايمان، الوجه الآخر للعولمة " الربيع العربي نموذجاً "، بحث مقدم لجامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

2 الشبوخ محمد ، أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي ميدل ايست لاين، بتاريخ: 2024/03/23 ، على موقع: http://middle-east-online.com/

القفصة، وفي عام 1984 وقعت انتفاضة الخبز الشهيرة والتي شابهت أحداث عام 2011 في بعض الجوانب.[1]

مثّل إقدام الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في 27 كانون الأول عام 2011 نقطة البداية للانتفاضة التونسية، وانطلق هذا الحراك التونسي الكبير من مسقط رأس البوعزيزي ولاية سيدي بو زيد، ثم انتشرت لتصل إلى العاصمة تونس بعد أسابيع حيث امتدت الاحتجاجات بشكل كاف بعد أن وجدت حالة اجتماعية جاهزة لاستقبالها تسمى "القابلية للثورة "، وبالرغم من الحالة العفوية وعدم التخطيط المسبق إلا أنه قد حدث تطور نوعي في هذه الأحداث عندما انتقلت من الاحتجاج إلى المطالبة بإسقاط النظام، لقد كان الرد على إحراق محمد البوعزيزي نفسه منظماً من قبل ناشطين سياسيين في ولايته، ومع توسع دائرة الاحتجاج انضمت قطاعات واسعة من الشعب التونسي إلى دائرة الانتفاض ضد نظام زين العابدين بن علي، وشملت هذه القطاعات، الناشطين السياسيين الحزبين وغير الحزبيين، والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، ومع زيادة الانتشار اضطرت قيادات النقابات إلى اللحاق بعناصرها في الشارع و، أمام هذا المشهد لم يجد الرئيس التونس بد من الهرب حيث توقع بداية أن تقمع قواته الأمنية الشعب في الشوارع، ولكن مع وصول الحراك إلى العاصمة ورفض الجيش التدخل، خرج بن علي من البلاد وأعلن فراغ مقعد الرئاسة وسارع رئيس الوزراء محمد الغنوشي وبناء على العرف الدستوري التونسي لإعلان نفسه رئيساً ولكن الاحتجاجات في الشارع استمرت حتى إعادته لمنصب رئاسة الوزراء وتعيين رئيس المحكمة الدستورية فؤاد المبزع رئيساً مؤقتاً.[2]

---

[1] بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيروتها من خلال يومياتها، قطر، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2012، ص ص20-19.

[2] بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة. مرجع سابق. ص 42-36.

المطلب الأول: تونس قبل الربيع العربي

تبنى نظام بن علي أسلوباً قائماً على قتل السياسية مقابل التبشير بالتنمية الاقتصادية، وقد نجح نسبياً حيث زادت معدلات النمو في البلاد مقارنة بالبلاد المجاورة، وذلك بفعل الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، في إطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي استطاع القضاء على الأصولية، ولكن هذه السياسية اصطدمت بغياب وجود مؤسسات تمتلك الشرعية وتستطيع الرقابة على المال العام المصرف على مشاريع التنمية وكان ذلك مدخلاً للفساد المالي في الدولة، وتجميع الثروات في غياب آليات المحاسبة والمراقبة، وأثر ذلك بشكل جلي في قدرة البلاد على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.[1]

أدى الفساد المالي إلى نشوء فجوة بيت الطبقات في المجتمع التونسي، وأثرت هذه الفوارق على المواطن التونسي الذي يحظى بمستوى من التعليم يمكنه من امتلاك القدرة على التحليل الكامنة لإدراك الاسباب الكامنة في تراجع وضعه الاقتصادي، خاصة في ظل وجود طبقة وسطى واضحة مكونة من المثقفين والمحامين والنقابين وغيرهم، وعزز ذلك بروز تكنولوجيا الاتصالات والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي ساهمت بتغذية الوعي الجمعي بأحواله، ونقلت له ما يجري في المدن والأرياف التونسية.[2]

المطلب الثاني: أسباب الربيع التونسي

يعتبر إحراق الشباب التونسي محمد البوعزيزي نفسه السبب المباشر لقيام الحراك العربي ضد نظام بن علي، ولكن يعتبر ذلك اللحظة الحاسمة التي أدت لانطلاقها، فمن غير المعقول أن يؤدي قيام أي شاب بإحراق نفسه إلى احتجاج يودي بالنظام الحاكم إلا في حالة وجود أسباب كامنة في النظام والمجتمع مهدت البيئة القابلة للثورة كما ورد سابقا.

---

[1] حامي الدين عبد العلي، الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص3.

تتنوع الأسباب التي دفعت لاندلاع الحراك في تونس ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك بما يلي[1]:

1. هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال وتطويع القوانين بما يمنحها ذلك عبر تقديم قروض كبيرة من غير ضمان وغير ذلك من الإجراءات، ويعد "صخر الماطري " صهر بن علي من أهم الشخصيات التي عملت على استحواذ الأعمال الاقتصادية في البلاد. حيث كان مالكاً لبنك الزيتونة الإسلامي، ورئيساً لمجلس إدارة شركة النقل والمواصلات وتوسعت ملكيته لوسائل الإعلام عبر جريدة الصباح الأكثر انتشارا في تونس بالإضافة لإذاعة الزيتونة الإسلامي.
2. انتشار معدلات البطالة حيث أشارت برقيات ويكليكس[2] إلى وجود حالة تذمر واسعة بين الشباب التونسي لاحتكار فئة قليلة لرأس المال بينما بلغت نسبة البطالة 30 %.
3. انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون حيث كانت من الأسباب التي أدت لقيام الاحتجاجات، وأغلق المجال العام ولم يدع يفسح المجال لأي نوع من حرية الرأي، ولم يوجد أي نوع من المعارضات، حتى تلك التي تعطي شعارات مزدوجة ترضي الشارع كما كان يفعل النظام المصري على سبيل المثال.
4. لم يول النظام التونسي أي اهتمام بالقضايا العربية، واتبع سياسة اللامبالاة تجاه القضايا العربية التي تشغل وجدان الشعب التونسي لاسيما القضية الفلسطينية حيث حرص على فتح جسور للعلاقات مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق أوسلو عام1993.
5. الظلم المتزايد والفقر المستشري، فالمزارعون مثلاً يعانون من فقر مدقع نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفرد بسبب الاختلال الكبير في الميزان التجاري وارتفاع الأسعار.

---

[1] بن قدور إيمان، الوجه الآخر للعولمة الربيع العربي نموذجا، اطروحة ماجستير غير منشورة من جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان في الجزائر، عام 2004، ص.84_82

[2] ويكليكس: موقع أمريكي قام بنشر آلاف الوثائق الخاصة بمراسلات وزارة الخارجية الأمريكية السرية واحدث جدلاً واسعاً حول العالم.

6. المحسوبية والرشوة: حيث أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص وتولي الرجل غير المناسب لأعمال لا يستحقها وتفويت الفرصة على من يستحقها، وأدت الرشوة إلى وصم الاقتصاد التونسي بالفساد وعدم الشفافية وفقدان المصداقية في مؤسسات الدولة.

المبحث الثاني: سقوط نظام ليبيا

أصبحت ليبيا دولة مستقلة عام 1951 تحت إسم المملكة الليبية المتحدة، وقد بنى الملك السنوسي دولته على أساس الولاء القبلي، ولكن مع منتصف الستينيات، تغيرت سياسة المملكة واتجهت نحو التحديث عبر الاعتماد على مجموعة من الشباب المتعلم، وفي عام 1969 أطاحت مجموعة من ضباط الجيش الليبي بالحكم الملكي ورفع النظام الجديد بقيادة معمر القذافي شعارات براقة مثل التحرر والوحدة العربية بالإضافة إلى شعارت التحديث والتغيير الديمقراطي، كما وحارب القبلية. ولكن، مع فشل مشاريع النظام في آخر عهده، عاد للقبلية فبنى تحالفات قبلية لحمايته.[1]

المطلب الأول: دوافع الربيع العربي في ليبيا

لا يمكن إخفاء دور إسقاط الرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري محمد حسني مبارك على انطلاق الحراك العربي في كافة الدول العربية، وقد أعطى الحراك المصري وما عرف بثورة يناير زخماً كبيراً وذلك لدور مصر التاريخي وثقلها في الوجدان العربي، ولكن ذلك لم يكن إلا عبارة عن شرارة انطلقت إلى باقي الدول. وهناك عدة عوامل ودوافع أدت لحراك 17فبراير منها:

1. **الدوافع الاقتصادية والاجتماعية** : تُعد ليبيا من الدول العربية النفطية كما وتُعتبر من الدول الثرية، حيث بلغ معدل الدخول السنوي للخزينة الليبية حوالي 50 مليار دولار، بالإضافة إلى امتلاك النظام أرصدة تُقدر ب 200مليار دولار. بالرغم من ذلك، فقد شعر الليبيون بالتفاوت في

[1] مصطفى عمر، ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، تقرير معهد الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 55.

توزيع الثروة، والخوف على مستقبلهم– في ظل توجه النظام للخصخصة، وارتفاع الاسعار في ظل سياسة الانفتاح التي اتبعها القذافي في آخر سنوات حكمه، كما أدى انتشار الفساد إلى عدم الإحساس بالتغير بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية [1].

2. دوافع اجتماعية : عمل نظام القذافي على إثارة النعرات القبلية عبر إنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، وزاد ذلك وضوحاً مع توقيع ميثاق شرف بين القبائل للوقوف ضد كل من يعارض النظام " الثوري" في البلاد.[2]

3. انسداد سياسي هيكلي في البلاد : حيث لم تتح المؤتمرات الشعبية فرصة للمشاركة المجتمعية وظلت مخرجات تلك المؤتمرات رهينة بقرار القذافي نفسه. كما عمل القذافي على توريث السياسة والأمن لأبنائه، حيث سيطر سيف الإسلام على ملف السياسة والإصلاح وأطلق يد معتصم وخميس والساعدي في ملفات الأمن والاقتصاد. كما عانت البلاد من تحكّم شخص واحد وبشكل متفرد بالقرار السياسي في ظل عدم وجود حتى حزب حاكم[3].

4. **إضعاف المؤسسة العسكرية:** عمد القذافي على مدار عقود على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفاً من ان تكون يوماً ما أداة للتغيير السياسي في البلاد، وفي المقابل سمح بحالة أشبه بالميليشيات الشعبية تحت مبرر جماهيرية السلاح. كما قام القذافي بحلّ الجيش وأعاد تشكيله بعد خسارة حرب تشاد.[4]

المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في ليبيا

الفرع الأول: انتفاضة 17 فبراير

[1] بن قدور ايمان، الوجه الآخر للعولمة الربيع العربي نموذجا، مرجع سابق، ص91.

[2] المرجع نفسه.

[3] موسى، حسين خلف، الثورة الليبية، وسيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، على:
http://democraticac.de/

[4] المرجع نفسه.

جاءت أحداث الربيع العربي في ليبيا ضمن سلسلة من الانتفاضات التي شهدتها الساحة العربية خلال وقت قصير في عام 2011 وقد تداعى مجموعة من الشباب الليبي مستفيدين ومتأثرين بأحداث تونس ومصر، حيث دعوا إلى مظاهرة في مدينة بنغازي في 2011/2/17 وبدلاً من الاستماع لمطالبهم ومحاولة تهدئتهم، كما فعلت الأنظمة في الدول الأخرى، فقد استخدم الزعيم الليبي لغة التهديد والوعيد، وتحولت البلاد خلال أيام إلى ساحة حرب استمرت حوالي246 يوماً أدت إلى سقوط أكثر من 50 الف قتيل وارتكاب مجازر وجرائم حرب، كما انتهت بمقتل القذافي.[1]

الفرع الثاني: التدخل الدولي

اختلف الحراك العربي في ليبيا عن سابقه في تونس ومصر ويعزى هذا الاختلاف لعدة عوامل منها: طبيعة النظام، وعدم وجود دولة بالمعنى الحقيقي، بالإضافة إلى انشقاق عدد كبير من قوى الأمن والجيش عن النظام الحاكم، والتعامل العنيف من قبل النظام ضد الشبان المطالبين برحيله. وقد أدى انشقاق عدد كبير من الدبلوماسيين عن النظام، والتحريض ضده، بالإضافة إلى تسريب صور القتل إلى حالة تحريض كبيرة ضد النظام، مما أدى إلى صدور قرار من الجامعة العربية يدين ممارسات القذافي، الأمر الذي مهد للتدخل العسكري ضد النظام عبر قرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي دعا لتوفير الحماية للمدني ،ين بعد تمكن النظام من استعادة مدن الغرب الليبي والهجوم على مدينة بنغازي[2].

الفرع الثالث: المرحلة الانتقالية

بعد مقتل القذافي والسيطرة على البلاد، بدأت مرحلة انتقالية، وبدلاً من عودة المقاتلين إلى أعمالهم حسب ما كان متوقعاً، طلب المجلس الانتقالي منهم الحفاظ على الأمن في بعض المناطق، كما قام بصرف رواتب لهم لترتفع ميزانية الرواتب من 5مليار دينار ليبي إلى 25 مليار دينار ليبي، وظهر غياب الأمن والاستقرار .[3]

---

[1] مصطفى عمر، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، مرجع سابق، ص56.

[2] مصطفى عمر، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، مرجع سابق، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

الفرع الرابع: الانقسام الليبي وظهور تنظيم الدول الإسلامية

أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر في 2016/4/16 مع ا سمي ب "معركة الكرامة" والتي تهدف، كما قال، إلى تخليص ليبيا من الميلشيات المسلحة المتطرفة. وقد عكس حفتر الامتداد الطبيعي لنظام معمر القذافي حيث كان من الشخصيات العسكرية التي ساهمت في ترسيخ حكمه ونظامه الجماهيري قبل أن تتوتر العلاقات بين الرجلين بعد هزيمة حرب تشاد عام 1987.وقد حاول حفتر –بعد عودته من الولايات المتحدة إثر اندلاع الحراك العربي– تصدر المشهد في البلاد، إلا أن ارتباطاته بدوائر المخابرات العالمية أثارت مخاوف الثوار والأحزاب الإسلامية .[1]

ورداً على عملية الكرامة، انطلقت في العاصمة طرابلس عملية "فجر ليبيا و، " التي تشكلت من الشباب المشارك في حراك17 " فبراير" وما يعرف بجيش الثوار، بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية وقوات مدينة مصراتة ذات الثقل السياسي الكبير في ليبيا. وقد سيطرت هذه القوات على العاصمة طرابلس وحظيت بمباركة 12مجلس بلدي في غرب وجنوب ليبيا.

وبذلك دخلت ليبيا مرحلة الانقسام السياسي والجغرافي حيث تواجد "فجر ليبيا" في الغرب وعملية الكرامة في الشرق الليبي، وبالرغم من توقيع اتفاق الصخيرات وتشكل حكومة التوافق إلا أن البلاد بقيت تعاني من الانقسام.

وفي 13 /2014/11 أعلن زعيم تنظيم الدولة "أبو بكر البغدادي" عن قبول مبايعات من عدة دول ذكر منها ليبيا، ثم صدرت فيديوهات لأشخاص يبايعونه في مدينة درنة التي حاول السيطرة عليها بالكامل. ثم تبع ذلك ظهور التنظيم في مدينة سرت، المعقل السابق لمعمر القذافي، وقد تمدد التنظيم في هذه الدولة بشكل تسارعي وحاول التوسع باتجاه المناطق النفطية، إلا أن مقاتلي درنة استطاعوا طرد مقاتليه، كما استطاعت قوات "فجر ليبيا" السيطرة على معظم مدينة سرت ضمن عملية "البنيان المرصوص."[2]

---

[1] عمر خيري، ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي، الدوحة، منتدى العلاقات الدولية والعربية،2014، ص6.

[2] ويكيبيديا، تنظيم الدولة في ليبيا، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/

المبحث الثالث: سقوط نظام مصر

عند مغادرة بن علي تونس سارعت القاهرة إلى نفي إمكانية تكرار الأحداث التونسية في مصر، وتعذرت بالفرق بين حالتي المجتمع التونسي والمصري وطبيعة النظام المصري وبالفعل كان هناك فرقاً بين النظاميين؛ حيث كانت درجة القمعية لنظام بن علي أشد ووصفه النشطاء "بنوشيه العرب" وتوقعوا أن يؤدي هذا الضغط الكبير إلى الانفجار، بينما وصف النظام المصري في عهد مبارك بـ "السلطوي الانتخابي" حيث سمح بهامش من تحرك قوى المعارضة ونوعاً من التعددية الشكلية، كما سمح بنوع من استقلال القضاء. بالإضافة إلى وجود معارضة في البرلمان وإن كانت لا تؤثر على استئثار الحزب الحاكم بالأغلبية المطلقة، ورغم تلك الفروق بين النظامين، إلا أن هناك تشابهاً في الوضع الاقتصادي من حيث مؤشرات التنمية والاستثمار المرتفعة وفي المقابل ارتفاع مستوى التضخم والبطالة.[1]

المطلب الأول: أسباب ودوافع أحداث 25 جانفي

تتنوع الأسباب والدوافع التي أدت لاندلاع أحداث الخامس وعشرين من يناير لعام 2011، ويتمثل أهمية الحراك المصري من أهمية الدولة التي حدث بها، حيث الموقع الجغرافي المهم والعدد السكاني الأكبر بين الدول العربية والمكانة التي تحظى بها في الشارع العربي عموما ومن هذه الأسباب:

1. تركز السلطة: حيث عمل الحزب الحاكم في مصر (الحزب الوطني) على السيطرة على مجلسي الشعب والشورى، وكان يحرص دائماً على امتلاك أكثر من ثلاث أرباع أعضاء المجلس إلا أن النسبة زادت في المراحل الأخيرة ليصل إلى 97 % من أعضاء البرلمان، وقد مكنت هذه النسبة المريح على الاحتكار والفساد بين أعضاء الحكومة المصرية المنتمين للحزب الحاكم. وقد وثق الجهاز المركزي للمحاسبات مظاهر الفساد الكبيرة في

[1] ورقة بحث مشتركة بعنوان(الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي) مركز البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع المعهد البولندي للشؤون الدولة ص 3.

عهد مبارك وذكر منها اختلاس الأموال العامة وتلقى الرشى الكبيرة للتجاوز عن قيود قانون البناء[1].

2. العنف من قبل رجال الأمن؛ حيث منح قانون الطوارئ المعمول به طيلة فترة حكم الرئيس حسني مبارك السلطة المطلقة له ولوزير داخليته، وأعطاهم الصلاحية لتقييد حركة الأفراد وتفتيش بيوتهم بدون اذن قضائي، والتصنت على الهواتف والرقابة على المدخرات، وفي آخر عهده تم تحويل المدنيين للمحاكمات العسكرية التي كان يعمل بها ضباطه قضاة[2].
3. القيود المفروضة على حرية التعبير: حيث رافق استبعاد المعارضة المصرية من الحياة السياسية في برلمان عام 2010حملة شرسة على وسائل الإعلام وقمع منهجي لإسكات الأصوات المعارضة وبلغت ذورتها بإغلاق 19 قناة فضائية، وحجب العشرات من المواقع الالكترونية وفي ذات السياق قامت الحكومة بالضغط على رجال الإعمال مالكي وسائل الإعلام لفسخ عقود النقاد ومنعهم من تولي رئاسة تحرير الصحف أو تقديم برامج حوارية[3].
4. الخوصصة: حيث أفادت الخوصصة الوزراء ونواب البرلمان وفتحت باب واسعاً للفساد وقام كثير من المسؤولين ببيع أجزاء من القطاع العام لمصلحتهم الشخصية، مما أثر في الاستثمار العام والإنفاق على الزراعة والتنمية، مما زاد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ووصل الحال بثلثي سكان القاهرة للسكن في العشوائيات[4].
5. سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية أوضحت أن مصر تحتل المرتبة 98من إجمالي 178على سلم الفساد، كما أوضح ان أكثر من 40% من الشعب يعيش تحت خطر الفقر بمعدل 2دولار في اليوم، وجاءت هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة في ظل عدد السكان الأكبر في الدول العربية والثاني في الدول

[1] بهجت قرني، الربيع العربي في مصر_الثورة وما بعدها .مجلة المستقبل العربي، العدد 86

[2] المرجع نفسه.

[3] بهجت قرني، الربيع العربي في مصر_الثورة وما بعدها. مجلة المستقبل العربي، العدد 86.

[4] المرجع نفسه.

الإفريقية بعد نيجيريا، وفي ظل عدم استغلال الدولة للأيدي العاملة وتحول نسبة كبيرة من الشباب وحاملي الشهادات الجامعية إلى البطالة وكان لهذا دافع قوي في اندفاع الشباب نحو الحراك[1].

6. تصدير الغاز للكيان المحتل: في عام 2004 وقعت الحكومة المصرية أربع اتفاقيات تم بموجبها الاتفاق على تصدير الغاز الخام لإسرائيل بأسعار منخفضة، ولاحق ذلك ردة فعل رافضة من قبل مسؤولي النفط والاقتصاديين الذي رأوا خطأ ذلك في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من الغاز، واعتبر ذلك اهداراً للمال العام ومحاولة لمجاملة اسرائيل فقط على حساب مصالح الشعب المصري، وقد ارتبط هذا ايضاً بالموقف المصري الشعبي الرافض للتطبيع والمهادنة مع إسرائيل مقابل سياسات نظامه الحاكم[2].
7. أحداث تونس والظاهرة البوعزيزية: مثلت أحداث الحراك العربي في تونس وما آلت إليه من إسقاط للرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي مكث في الحكم 23عاماً فرصة وأملاً للشباب المصري بسبب تشابه الظروف في البلدين، ونضوج الوعي بأهمية التغير في البلاد، وصاحب ذلك ظاهرة البوعزيزية؛ وهي محاولة لمحاكاة ما حدث في تونس من قيام الشباب محمد البوعزيزي من إحراق نفسه، وشهدت مصر في الفترة القصيرة بين أحداث البلدين العديد من المحاولات منها أربعة في يوم واحد قبل أسبوع من بداية أحداث الخامس وعشرين من يناير [3].

[1] بن قدور ايمان، الوجه الاخر للعولمة الربيع العربي نموذجاً، مرجع سابق، ص 85.
[2] بن قدور ايمان، الوجه الاخر للعولمة الربيع العربي نموذجاً، مرجع سابق، ص 85.
[3] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في مصر

الفرع الاول: مرحلة ما قبل 25 يناير

لم تندلع الحركة الاحتجاجية في مصر فجأة؛ فقد سبقها عدة إرهاصات تعود إلى منتصف التسعينيات وتحديداً بعد نهاية ولاية الرئيس حسني مبارك الثانية، والتي شهدت الكثير من الإنجازات الملموسة. مثل إلغاء الديون الخارجية المتراكمة على مصر والتي وصلت إلى حوالي 20مليار دولار بعد مشاركة القاهرة في حرب الخليج الثانية عام 1991 ، وبالرغم من تلك الإنجازات إلا أن الشعب المصري لم يكن متحمساً لولاية جديدة لمبارك الذي بدا زاهداً بالسلطة عند استلامها عقب اغتيال السادات، ولكن الولاية الثالثة امتدت حتى وصلت مدة حكم مبارك إلى 30 عاماً، وبالرغم من طول المدة ولكن مصر لم تحقق قفزة اقتصادية كبيرة مثل النمور الآسيوية وغيرها من الدول، بل تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.[1]

وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، كان لا بد من ولادة حراك سياسي يدعو للتغيير ويمكن التمييز بين مرحلتين هامتين قبل 25 يناير وهما:

أولا : ولادة حركة كفاية عام 2005 من شخصيات سياسية وفكرية ونقابية رفضت طريقة المهادنة التي وأحدثت نقلة نوعية في التعامل مع النظام المصري، حيث رفعت شعارات رفض التوريث، حيث كان حسني مبارك يعد ابنه جمال لتسلم السلطة، ودعت الحركة للنزول للشوارع لرفض التوريث، وبالرغم من جنوح النظام المصري للعنف في مواجهة المعارضة ولكنه آثر عدم الاصطدام معها في ظل سياسية بوش آنذاك في دعم التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط.[2]

ثانياً: الموجة الثانية كانت مع انطلاق حركة 6 أبريل 2008 ونشأت هذه الحركة من مجموعات شبابية فقط، وكان هدفها دعم الإضرابات النقابية والفئوية التي بدأت بالانتشار في مصر، ثم

[1] نافعة حسن، **مصر بين ثوري 25 يناير و 30 يونيو**، تقرير معهد الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 43.

[2] نافعة حسن، مصر بين ثوري 25 يناير و 30 يونيو، مرجع سابق، ص 39.

تصاعدت هذه الموجة مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية حيث ولدت الحملة المصرية ضد التوريث ثم الجمعية الوطنية للتغيير مع رجوع محمد البرادعي إلى مصر [1].

الفرع الثاني: 25 يناير وسقوط مبارك

انطلقت الاحتجاجات المصرية في 25كانون الأول عام 2011 بعد أن تحول يوم الغضب المصري الذي دعا له شبان معارضون إلى أكبر حركة احتجاج في تاريخ مصر، طالبت برحيل الرئيس المصري محمد حسني مبارك والذي يحكم البلاد منذ 30عاماً، حيث شهدت مراكز المدن الرئيسية خروج الآلاف من المصريين، وفي 28 جانفي وبعد جمعة الغضب الدامية وانهيار الداخلية، أقال مبارك رئيس وزرائه أحمد نظيف وكلّف وزير الطيران احمد شفيق بتشكيل الحكومة، كما قام بتعيين عمر سليمان مدير المخابرات المصرية بمنصب نائب الرئيس والذي بقي شاغراً لأكثر من 30 عاماً، ورغم ذلك إلا أن الاحتجاجات توسعت وفشلت كل محاولات إخماد الحركة الاحتجاجية، وفي 10 شباط اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأول مرة بدون مبارك، وفي نفس الليلة خرج مبارك بخطاب رفض التنحي فيه، وأدى ذلك إلى خروج أعداد كبيرة وتوجهها للقصر الجمهوري في اليوم التالي، وفي مساء ذلك اليوم أعلن عمر سليمان تنحي مبارك وتكليف المجلس العسكري إدارة البلاد .[2]

الفرع الثالث: المرحلة الانتقالية

تولي المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي السلطة مباشرة بعد تنحي مبارك وبناء على تكليفه، وبدا واضحاً ان الجيش المصري ضغط على الرئيس بالرغم من عدم تكشف الكواليس، لم يملك المجلس خطة جاهزة لإدارة البلاد، وأعلن طنطاوي أن يقوم بمهام رئاسة الجمهورية وبناء على ذلك كلّف ثلاث أشخاص خلال الفترة الانتقالية بتشكيل حكومات وهم احمد

---

[1] المرجع نفسه.

[2] صالح، محسن وآخرون، الموقف الاسرائيلي من ثورة 25يناير المصرية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2012، ص ص 17-20.

شفيق وعصام شرف وكمال الجنزوري وجميعهم محسوبون على النظام السابق، كما كلف لجنة خاصة بإجراء تعديلات على الدستور ووافق الشعب المصري عليها بنسبة 77% حيث صوت الإسلاميون لصالحها ورفضها التيار الليبرالي وبدأ على إثرها حالة الاستقطاب بين التيارين، وبناء على التعديلات بدأت انتخابات الشورى والشعب وفاز الإسلاميون بنسبة 70% من مقاعد البرلمان، وبدا في تلك اللحظة أن هناك توافقاً ما بين الجيش والإسلاميين وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين أكبر تنظيم في مصر، واستمرت المرحلة الانتقالية حتى استلام محمد مرسي رئاسة الجمهورية في 30حزيران 2012 بعد فوزه على احمد شفيق بفارق بسيط [1].

الفرع الرابع: تولي الإسلاميين الحكم

نظرت حركات الإسلام السياسي للأنظمة العربية السائدة قبل الحراك العربي أنها تملك ورقتين قوة الأولى: القدرة على القمع والثانية عدم قبول المجتمع الغربي بالإسلاميين في السلطة وعزز ذلك الانقلاب على جبهة الإنقاذ في الجزائر في بداية التسعينات وما حصل مع فوز حركة حماس في فلسطين حيث تم محاصرتها ورفض التعامل مع حكومتها، وأدت هذه النظرة إلى استبعاد فكرة التغيير في الظروف الراهنة، ولذا يعد الحراك العربي عاملاً مفاجئاً لهم ولغيرهم[2].

وقد اختلف في مدى مشاركتهم في أحداث الثورات بعد نجاح الإخوان المسلمين في مجلس الشعب كان من المتوقع عدم خوضهم انتخابات الرئاسة، ولاحقاً أعلنت الجماعة خوضها الانتخابات بمرشحين الأول خيرت الشاطر والثاني محمد مرسي. وبعد استبعاد الشاطر فاز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية منها بعد تغلبه على أحمد شفيق المحسوب على النظام السابق و، أصبح الإخوان المسلمون في صدارة المشهد المصري لأول مرة منذ تأسيس الجماعة عام 1928 وضعت الجماعة أمام اختيار صعب خاصة أن وصولها للحكم لم يكن

---

[1] نافعة حسن، مصر بين ثوري 25يناير و30يونيو، مرجع سابق، ص 38.

[2] مشاقي، منذر. موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس. رام الله، مؤسسة مواطن، 2013، ص 8.

وفق تدرج ديمقراطي عادي، ولكن بعد ثورة وصلت آمال المواطن المصري إلى درجة الخيال، قام مرسي بتكليف هشام قنديل برئاسة الحكومة وهو شخصية غير معروف اهتمامها بالسياسة ثم قام بتعين طاقم رئاسي مكون من 20 شخصاً من مختلف التوجهات ولكن كثيراً منهم استقال بعد الإعلان الدستوري. والذي رفضته القوى المدنية ومثل شرخاً كبيراً في صفوف الثورة المصرية.[1]

بعد تولي مرسي الرئاسة حدثت عملية في سيناء راح ضحيتها مجموعة من الجنود المصريين، استغلها للإطاحة بالمجلس العسكري والإعلان الدستوري المكمل وقام بتعيين عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع .[2]

بعد الإعلان الدستوري حدث شرخ كبير في داخل الحياة السياسية وتشكلت جبهة الإنقاذ ودخلت البلاد في حالة استقطاب وظهرت حركة "تمرد" التي دعت للتظاهر ذكرى تولي مرسي السلطة، وبعد المظاهرات الحاشدة أصدرت القوات المسلحة مهلة للأطراف للاتفاق على خارطة طريق، وفي يوم 3 جويلية 2013 أطاح وزير الدفاع بالرئيس المنتخب [3].

الفرع الخامس: سيطرة الجيش

استغل الجيش المصري التظاهرات الحاشدة في 30 جوان 2013 وقام بانقلاب عسكري ودخلت الحالة المصرية باستقطاب حاد حول ما حدث بين من قال انه انقلاب وبين من قال انها ثورة تشبه ثورة الخامس والعشرين من يناير وفي الحقيقة وجدت السلطة الجديدة في مصر نفسها أمام حالة مختلفة عن حالة حسني مبارك، فمرسي رئيس منتخب بشكل ديمقراطي على خلاف حسني مبارك، كما أن أنصار مرسي قاوموا الانقلاب العسكري ورفضوه على عكس اعضاء الحزب الوطني المنحل.

[1] نافعة حسن، مصر بين ثوري 25يناير و30يونيو، مرجع سابق، ص 42.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

بدأ في مصر بعد الانقلاب على التجربة الديمقراطية أن انقلاباً اعمق على 25 يناير واطلق انصار النظام الجديد مصطلح " الثورة على الثورة" وقصدوا بها ان 30يونيو محت آثار 25 يناير، بعد تولي الجيش المصري اختفت الحياة السياسية من البلاد واعتزل كثير من الرموز السياسية الحديث في الشأن العام وزجت السلطات بعشرات الآلاف من عناصر التيارات الإسلامية ورافضي الانقلاب بالسجون بعد قتل عدد كبير منهم في الساحات والميادين.

المبحث الرابع: صمود نظام بشار الأسد

يشكل الحراك العربي في سوريا حالة خاصة من الأحداث التي مرت بها البلاد العربية، وذلك لأن الجولة الأولى في الصراع لم تنته حتى الآن؛ فبينما أطيح بزعماء مصر وتونس واليمن وليبيا بقي الرئيس السوري في مكانه وتحولت المطالبات الشعبية بالحرية والانعتاق والكرامة إلى حرب أهلية مدوية سقط فيها اكثر من مليون سوري حتى الان بين جريح وقتيل بالإضافة إلى ملايين اللاجئين والنازحين وتبدو الصورة معقدة جداً في محاولة فهم الأحلاف والأحداث التي تدور على الأرض فما بين تقدم لمعارضي الأسد في اول عامين من الثورة، عادت الكرة مرة ثانية لصالح النظام السوري فاستعاد بمشاركة حلفائه عدد من المواقع المهمة التي خسرها وتحول إلى وضعية الهجوم مرة ثانية بينما عادت الثورة إلى مرحلة الدفاع، وقد ظهرت فصائل جديدة على الأرض غيرت المشهد والصورة مثل تنظيم الدولة الإسلامية الذي بات يسيطر على مساحات كبيرة من سوريا والعراق مشكلة حالة خاصة وخارجة عن مشهد الثورات العربية المطالبة للحرية والعدالة الاجتماعية والحقوق السياسية.

المطلب الأول: سوريا قبل الأحداث

تميز النظام الحاكم في سوريا أنه استطاع بناء دولة أمنية قل نظيرها في المنطقة العربية، حيث كانت القوة الأساسية في الدولة هي لأجهزة الأمن التي تتحكم بالدولة والمجتمع وجميع مناحي الحياة فيها، وكان ذلك تحت عقيدة عسكرية بعثية مكنت النظام من الولوج إلى بنى الجيش السوري وتغييرها لصالحه، وحتى لا يظهر ذلك بشكل فج كان حزب البعث والأحزاب

المتحالفة معه تمثل الواجهة السياسية والغطاء لهذه الدولة، واستطاع من خلال الحزب السيطرة على قطاعات الشباب الذين ارغموا على الانتساب له، وأفرغ النقابات والعمل السياسي الحزبي من مضمونه وجعله تابع للدولة والأمن، وساهم في استمرار النظام هذه المدة قدرته على التعامل مع البناء الاجتماعي والطائفي في البلاد من خلال التعيين في الوظائف العليا في البلاد، إلا أن هذه السيطرة التامة أسست لدعوات التغير والانتقاض عليه.[1]

وتتخلص الدوافع التي أدت إلى اندلاع الحراك العربي في سوريا إلى ما يلي:

1. ممارسات السلطة: استطاع حافظ الأسد ومن بعد ابنه بشار المزاوجة حد الانصهار بين مهام الدولة والسلطة، حيث عمل على اختزال الدولة بالنظام الحاكم والتبعية لشخص الحاكم، وقد استخدم في ذلك عدة سياسات شملت تحويل ولاء الجيش المطلق له، مروراً بسياسة الحزب الحاكم الذي يهيمن على الحياة السياسية ويكون ناظماً للمجتمع والدولة، وصولاً إلى السيطرة إلى السيطرة على السلطات الثلاث في الدولة و، قد أدى ذلك في النهاية إلى استنزاف الطاقة الاجتماعية واستحالة تكيفها مع الطبيعة الإقصائية للسلطة[2].

2. موت الحياة السياسة: بعد مجيء حزب البعث إلى السلطة تم اتخاذ قرار حاسم بإنهاء الحياة السياسية في البلاد، والسماح فقط بالعمل البيروقراطي والخدمي الحكومة، وبناء على ذلك تم تحويل المجتمع السوري من منتج سياسي إلى مستهلك اقتصادي، وأضحى العمل السياسي محتكراً على العائلة الحاكمة وأعوانها، ومن مؤشرات ذلك: موت الحياة السياسية والحزبية بعد قانون الطوارئ عام 1963، كما لم يوجد قانون للأحزاب، وغياب الحياة الديمقراطية وانعدام الحريات العامة في البلاد، وتم تهميش الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى اختزال السياسة بالرئيس حافظ الأسد، الذي أصبح مرجعاً لها، وتنشر مقولاته، كما قام بجمع السلطات بيده حتى تلك المختصة في عزله في حال الخيانة العظمى[3].

---

[1] خدام منذر، ربيع سوريا: الشعب لا مع النظام ولا المعارضة، ابوظبي، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 78.

[2] فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، سوريا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص ص 3-4.

[3] فهد معن، الثورة السورية قصة البداية ، مرجع سابق، ص ص 4-5.

3. الدوافع الاقتصادية والاجتماعية : شهدت سوريا خلال الفترة التي سبقت الحراك العربي حالة من التراجع الاقتصادي وكانت هناك عدة مؤشرات توصف بالكارثية حيال ذلك ومنها: بلوغ نسبة البطالة إلى 16.5 %، وبلغ عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر 7 مليون شخص بنسبة 34%، كما انخفضت القدرة الشرائية ومعدل الدخل الفردي، كما شهدت البلاد نمواً اقتصادياً سلبياً وتهريباً للأموال إلى الخارج وصلت إلى عام 2009 إلى 135 مليار دولار. بالإضافة إلى تراجع مؤشر الاستقرار والأداء الحكومة وارتفاع نسبة التسرب من المدارس، ووضعت البلاد في ذيل قائمة الدول التسلطية على مؤشر الدول الديمقراطية والحريات المجتمعية، وأدى الفساد المستشري وانعدام المساواة إلى رغبة جادة في التغيير في البلاد.[1]

المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في سوريا

الفرع الأول: الحراك السلمي: استمر لأكثر من ست شهور

تعود إرهاصات الحراك العربي في سوريا إلى 5\2\2011 حيث وجهت دعوة على مواقع التواصل الاجتماعي ليوم "غضب سوري" ، وترافق ذلك مع تصريح للرئيس بشار الأسد قال من خلاله بأنه لا مجال لاندلاع مظاهرات ضده في البلاد؛ لانعدام السخط العام عليه من الشعب أسوة بما حدث في تونس ومصر، إلّا أن البدايات الحقيقة للحراك بدأت بسبب الاحتقان في محافظة درعا جنوب العاصمة دمشق، بعد قيام الأمن باعتقال أطفال قاموا بكتابة شعارات ضد النظام على جدار مدرسة، وأدى ذلك إلى اندلاع اولى المظاهرات في 15 و18\3\2011 وقد واجه الأمن السوري المظاهرات بعنف وقام باستخدام اطلاق النار لتفريقها، مما أدى إلى وقوع العشرات من القتلى في المحافظة، ونتيجة لذلك اندلع المظاهرات في عدة مناطق في البلاد، ومع استمرار سقوط القتلى توسعت المظاهرات بشكل أفقي لتشمل معظم المحافظات السورية، وقام المتظاهرون باستعمال وسائل ساهمت في الصمود أمام القمع، مثل الشبكات الإعلامية

[1] المرجع نفسه، ص7.

وإنشاء مراكز الإحصاء والمتابعة، في ظل ضعف دور أحزاب المعارضة في البلاد، وقد بدأت ملامح سياسية في البلاد من خلال إنشاء عدد من الأحزاب والهيئات مثل المجلس الوطني السوري، وهيئة قوى التغيير والهيئة العامة للثورة وغيرها، وحرص المتظاهرون في تلك الفترة على نقل مظاهراتهم إلى وسائل الإعلام والالتزام بخطاب يركز على مطالبهم ويبتعد عن الطائفية ويدعو إلى السلمية.[1]

الفرع الثاني: الحراك المسلح

في 2011\6\10 أعلن المقدم حسين هرموش انشقاقه عن الجيش السوري خلال الحملة على مدينة جسر الشغور في ريف أدلب، وبرر ذلك ب " قيام الجيش بقتل المدنيين" وبعد ذلك بأيام أعلن الهرموش تأسيس لواء الضباط الأحرار، ويعد هذا التاريخ محورياً ومفصلياً، حيث يشار إليه كبداية لانتقال العسكرة إلى الحراك العربي أو ما عرف ب " الثورة السورية" رغم أن اللواء أعلن في بيان التأسيس انه حركة تغيير سلمي تأخذ طابع ثوري عسكري.[2]

مع بداية العام الثاني للحراك في سوريا تراجع الحراك السياسي والمظاهرات وبدأت العسكرة تأخذ المنحى العام للأحداث وظهرت العديد من المجموعات المسلحة التي تنادي بإسقاط النظام عن طريق السيطرة على مراكزه وقواعده العسكرية كما ازداد معدل الانشقاقات عن النظام ليصل إلى عشرات الآلاف من الجنود، وقد شهدت هذه المرحلة بعض الانجازات لهذه المجموعات من خلال السيطرة على عدة مناطق ومراكز عسكرية، كما بدأت الطائفية تطل برأسها على المشهد في سوريا من خلال استخدام النظام للأقليات وتسلحيها لمواجهة المعارضة، كما بدأت أوساط المعارضة باستخدام لغة طائفية، تنظر إلى الأحداث من قبيل ظلم الأغلبية " السنية ".[3]

[1] فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، مرجع سابق، ص 13-18.

[2] المرجع نفسه.

[3] جبر اياد ، مراحل تطور الثورة السورية، مجلة البيان، على الرابط: http://www.albayan.co.uk

استمر الحراك السلمي لأكثر من ست شهور، ولم يعلن بشكل رسمي التحول للعمل المسلح، وذلك بسب كلفة العمل المسلح وآلة القمع التي يملكها النظام السوري في وجه معارضيه وكان لها سابق تجربة في الثمانينات.

الفرع الثالث: التدخل الخارجي وظهور تنظيم الدولة الإسلامية

يمثل تدخل حزب الله في سوريا عبر مشاركة مقاتليه في المعارك للسيطرة على مدينة القصير أول مراحل التدخل المباشرة والمعلنة في الأحداث في سوريا، وتبع ذلك مشاركة مجموعات قادمة إلى البلاد لمناصرة النظام. كما شهدت نفس المرحلة تزايد في دخول المقاتلين الاجانب لنصرة التنظيمات المتشددة، وأدى ارتفاع الخطاب الطائفي إلى تزايد دخول المقاتلين إلى سوريا، وفي منتصف 2013 وجهت للمعارضة ضربة قاسمة بعد إعلان الدولة الإسلامية في العراق والتي عرفت اعلاميا باسم "داعش" حيث أعلن الفرع العراقي من تنظيم القاعدة إعلانها.

وتبع ذلك سيطر التنظيم على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا بالإضافة إلى اندلاع قتال عنيف مع تلك الفصائل، مثل هذا الإعلان انعطافة كبيرة في المشهد وفتح المجال للتدخل الخارجي وان لم يكن ضد النظام وشهدت هذه المرحلة تراجع المعارضة المسلحة في عدة مناطق أمام النظام وتنظيم الدولة وذلك في ظل دعم غير محدود تلقاه النظام من حلفائه، بالإضافة إلى سيطرة تنظيم الدولة على مدينة الموصل بما سمح له من كسب كمية كبيرة من الاسلحة تم نقل جزء منها إلى سوريا، كما بدأ ظهور الأحزاب الكردية الانفصالية مثل PYD وقد سيطرت هذه الأحزاب على عدة مناطق في الشمال السوري. واعادت للواجهة المشكلة الكردية التي تعاني عدداً من دول المنطقة وأصبحت التقديرات في تلك المرحلة إلى أن 50% من الأراضي السورية هي من نفوذ تنظيم الدولة و20% تحت سيطرة المعارضة كما احتفظ النظام وحلفاؤه بـ30 % من الأرض السورية.[1]

[1] جبر اياد ، مراحل تطور الثورة السورية، مرجع سابق.

الفرع الرابع: التحالف الدولي

شكل إعلان انشاء تنظيم الدولة هاجساً لدول الغرب، وخاصة بعد التهديدات التي أطلقها عناصر التنظيم نحو الغرب لاستهدافه، وقد تشكل تحالف دولي عسكري بعد سقوط عدة مدن عراقية بيد التنظيم. وقد بدأ التحالف الدولي غاراته في سوريا بمطلع أوت 2014 وقد استهدف التحالف مراكز تابعة لتنظيم الدولة، وبلغت عدد غاراته خلال العام الأول من تشكله أكثر من 5 الاف ضربة، ولكن ذلك فشل في وقف التنظيم أو وقف تمدده في الأراضي السورية، إلا أن قوات التحالف حققت بعد الانجاز على صعيد الأحزاب الكردية حيث دعمتها في مواجهة التنظيم في عدة مناطق في الشمال السوري بينها مدينة عين العرب (كوباني)، وتعود أسباب ضعف النتائج للتدخل الدولي إلى عدم وجود قوات على الأرض بالإضافة إلى تشرذم أهداف دول التحالف.

الفرع الخامس: التدخل الروسي

مع انطلاق الربيع العربي في سوريا قدم الروس دعماً سياسياً للنظام السوري، ومنعت أربع مرات باستخدام الفيتو صدور قرار من مجلس الامن بخصوص الأوضاع هناك، وقامت في مرحلة لاحقة بتقدم دعم لقوات الرئيس السوري، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال حيث تراجع النظام في عام 2015 بشكل كبير، فأعلنت روسيا تدخلها المباشر في الأزمة السورية، وقد أدى التدخل إلى تحقيق كثير من أهدافه، المتمثلة بتعزيز وجود موسكو في الشرق الأوسط والدخول على خط مساومات في قضايا أخرى تشتبك فيها روسيا مع باقي الدول، وتعمل روسيا على محاصرة قوات المعارضة في مدينة حلب تمهيداً للسيطرة عليها وحسم المعركة لصالح النظام السوري[1].

---

[1] سارة فايز، عام من التدخل الروسي، الشرق الأوسط، 3\10\2016.

خلاصة الفصل

من خلال مما سبق يمكن القول بأن الربيع العربي هو " التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وأدت لتغييرات جذرية في الحياة السياسة والاجتماعية في كثير من الدولة العربية وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة".

وبالرغم من تأثر الجميع بهذه الأحداث إلا أن نسبة هذا التأثر مختلفة فبعض الدول أسقطت أنظمتها وأخرى احتوت هذا الحراك وبعضها أجهضته وما زالت تواجهه، وقد اختلف نوع النظام الحاكم على مدى التأثر في الأحداث حيث تدحرجت الأحداث بشكل أكبر في الجمهوريات العربية مقابل صمود واحتواء من الممالك.

الفصل الثالث:

النظام السياسي العربي

بعد ثورات الربيع العربي

تمهيد

لم تسفر "ثورات الربيع العربي" عن أي نجاح ديمقراطي جديد وفقا للمعايير المتعارف عليها، إنما يمكن القول، نجحت في تونس إلى حد ما، بينما التف عليها "انقلاب" شبه عسكري في مصر، وانزلقت كل من ليبيا واليمن وسوريا إلى دائرة النزاع الداخلي المسلح الذي لا يخلو من حروب "الإنابة" عن أطراف إقليمية ودولية في الدول الثلاث.

في بلدان "ثورات" الربيع العربي الخمسة، كانت التدخلات الإقليمية والدولية عامل حسم إما في الانزلاق إلى حروب ونزاعات داخلية مسلحة، أو إزاحة "الثورات" بعيدا عن غاياتها التي قامت من أجلها.

"قد" ينظر إلى حالتي تونس ومصر على أنها ردود أفعال على حركات الإسلام السياسي من القوى العلمانية في تونس، وهي قوى غالبة في الشارع التونسي، وقوى "الدولة العميقة" في مصر التي تمثلها قيادات الجيش التي لاقت دعما من "العلمانيين" لحركتهم "الانقلابية" وتجييش الشارع المصري بين 30 جوان و3 جويلية 2013.

ومن أجل فهم الموضوع أكثر سنتطرق في هذا الفصل الى الأنظمة السياسية في بلدان الربيع العربي موضوع الدراسة وهي تونس، ليبيا، مصر، وسوريا، فمنها من كانت ثورته ديمقراطية ناجحة ومنها من عمتها الفوضى والدمار.

المبحث الاول: النظام السياسي في تونس

لعبت أطراف خارجية في تونس بعد ثورة الربيع العربي، دورا في انقلاب قادة النظام القديم مدعومة من الإمارات على نظام الإسلام السياسي الذي تقوده حركة النهضة، الفرع التونسي لجماعة الإخوان المسلمين، والتي شاب فترة حكمها حالة من عدم الاستقرار تمثل في اغتيال قيادات "علمانية" عارضت نظام الحكم القائم (شكري بلعيد ومحمد إبراهيمي)، وتراجع في المستوى المعيشي والفشل في المصادقة على الدستور بانتهاء ولاية البرلمان الأولى بعد الثورة، وسنتطرق في مبحثنا هذا النظام السياسي في تونس وتداعيات ما بعد الربيع العربي من احداث وتقلبات سياسية أثرت على النظام العام في البلاد.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي بعد الربيع العربي

بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدها شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس والتي أجبرت الرئيس " زين العابدين بن علي " للهروب إلى السعودية في 2011/01/14 كان ذلك إنهاء لحكم دام لسنوات و بالتالي انهيار نظام " زين العابدين بن علي " و دخول تونس مرحلة جديدة[1].

تسارعت الأحداث بعد 14 جانفي 2011 حيث أعلن الوزير الأول "**محمد الغنوشي** " عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة ، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس مهامه حسب ما ينص عليه الدستور التونسي في الفصل 56 والذي نص على أن" لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه" غير أن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول ، و أن الرئيس لم يستقل ، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة و بعد إعلان الطوارئ و بما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني ذلك الوصول لحالة العجز النهائي.

[1] محمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012، ص 118.

فعليه قرر اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور و إعلان شغور منصب الرئيس ، وبناء عن ذلك أعلن في يوم 15 جانفي 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب "**محمد المبزع**" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فترة من45-60 يوم حسب ما نص عليه الدستور[1].

المطلب الثاني: المؤسسات الانتقالية المرافقة ومسار الحركة السياسية

حالة الاضطراب التي عاشتها البلاد واختلال الأمن والضغوط المستمرة لإسقاط ما باقي من النظام، فقامت النخب التونسية بإنشاء مجموعة من المؤسسات الانتقالية كمرافقة للمسار الانتقالي من بدايته إلى القيام بانتخابات شرعية، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1. مجلس حماية الثورة

تم الاتفاق على تشكيل مجلس وطني لحماية الثورة، وذلك من خلال الهيئات والأحزاب والنقابات، انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية وقد كان هدفها الأساسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة برئاسة "**الغنوشي**" والمسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف عن أهداف الانتقال الديمقراطي.

2. اللجنة العليا للإصلاح السياسي

حيث تم إنشائها في 2011/01/17 وتمثلت مهمتها في إعادة النظر في المنظومة القانونية كي تكون مطابقة للمعايير الديمقراطية ودولة القانون (أي التأسيس للشرعية الدستورية).

وقد كانت الحركة السياسية في تونس متخبطة بداية بضغط الشارع تحت اسم اعتصام القصبة الذي دعت إليه مجموعة من الناشطين اليساريين وإسلاميين من **حركة النهضة** الذين رفعوا مطالب برحيل الحكومة الممتدة للرئيس "**بن علي** " بقيادة "**الغنوشي**" وضرورة تأسيس مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد الذي انتهى باستقالة الحكومة، وتم تعيين "**الباجي قايد السبسي** "

[1] سليمان ميخائيل، **تونس و العالم : موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الأثر العربي** ، ناظرا و منظورا إليه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 110.

رئيسا للحكومة[1]، وتم إجراء العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي في 2011/10/23 التي كانت أول انتخابات تعددية شفافة تنافست فيها مختلف الأحزاب والتيارات السياسية والتي انتهت بفوز **حزب النهضة** الذي حصد أغلبية انتخابية وصلت إلى % 40 من إجمالي عدد الأصوات.

باعتبار أنه ترجمة لرغبات غالبية المجتمع التونسي التي تريد إحياء الدين وإخراجه من دوائر الاقتصاد والتغييب[2]، وبعد إعلان النتائج الرسمية لانتخابات المجلس التأسيسي انطلقت أولى جلساته في 2011/12/11 بالمصادقة على دستور جديد للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا، وامتناع 39 عضوا، وشهدت هذه الجلسة تجاذبات كبيرة بين أعضائه حول كيفية توزيع السلطات والصلاحيات المرتبطة بها.

ليتم الاتفاق في الأخير على مرشحيها لتولي مناصب الرئاسات الثلاث للمرحلة المقبلة ، فتم ترشيح " **مصطفى بن جعفر** "رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات لرئاسة **المجلس الوطني التأسيسي** ، و "**محمد منصف المرزوقي** " الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية **لرئاسة الجمهورية** و" **حمادي جبايلي** " الأمين العام لحزب حركة النهضة الإسلامية **لرئاسة الحكومة** ، وهو ما عرف بحكومة **الترويكا**[3].

وبما أن التحالف ظل متحكما بزمام الحكم على مدى سنتين إلا أنه شهد تراجع ملحوظ بسبب بطء وتيرة الإصلاحات في شتى المجالات وتعطل المشاريع التنموية وفشلها في منع العمليات الإرهابية وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور المنشود.

كما ظهرت حالة من الانشقاق الداخلي داخل الائتلاف فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين: **حزب المؤتمر** و **حزب التكتل المتحالف** مع **حركة النهضة** ، و قام آخرون بتأسيس أح

[1] مولود دحماني ،" **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي ، دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011**"، أطروحة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو)، 2016، ص ص 211-212

[2] سالم لبيض، **الهوية: الإسلام-العروبة-التونسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 65.

[3] سمير باهي،" **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة نموذجي تونس وليبيا**،" أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)، 2018، ص 146.

ازب جديدة ، ذلك لأن **الترويكا** لم تنجح في مكافحة الفساد ، وظهور عدد من الأحزاب المعارضة **كالجبهة الليبرالية** التي استطاعت أن تشكل ضغطا على **الترويكا** ، وتعبئة المواطنين للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية ، وكانت من بين القوة السياسية الداعية لإسقاط حكومة **الترويكا** خاصة إثر اغتيال عضوي المجلس التأسيسي " **بلعيد شكري** " و "**محمد البراهيمي** " في 25 جويلية 2013 وتم تحميل الحكومة التونسية المسؤولية السياسية و الأخلاقية للاغتيال، وتم القيام بالعديد من الاحتجاجات التي بلغت ذروتها ، وحل المجلس التأسيسي وحكومة "**علي العريض** " ما دفع بمؤسسات المجتمع المدني بالتدخل و الرقابة على حكومة الترويكا التي كان لها دور فعال في تأمين تنازلها (الترويكا) عن السلطة وذلك باستقالة رئيس الوزراء **علي العريض** في 9 جانفي 2014 بعد عدة جولات التي قادها **الاتحاد العام التونسي** للشغل التي أنهت كافة الخلافات وأوصلت كافة جولات الأحزاب إلى أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق العديد من الانجازات[1]، أبرزها صياغة دستور جديد و إقرار مجلس تأسيسي لقانون الانتخابات.

وقد تم إجراء دورتين انتخابيتين، الأولى كانت في 23 نوفمبر 2014 والتي حصرت بين 4 متنافسين: **منصف المرزوقي والباجي قايد السبسي وسليم الرياحي وحمة الهمامي**، ولعدم الوصول إلى النتائج المرجوة تم تنظيم الدورة الثانية في 21 ديسمبر 2014 التي ترشح فيها **الباجي قايد السبسي ومنصف المرزوقي** وانتهت بفوز **السبسي** بنسبة 55.68% وبالتالي حصوله على منصب رئيس الجمهورية[2].

وقد حرص الرئيس التونسي المنتخب "**السبسي**" منذ توليه مقاليد الحكم على ترسيخ المسار الديمقراطي وتكريس روح التوافق الوطني والدفاع عن هيبة الدولة وإعادة تموضع تونس وتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي.

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 03.

[2] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص12.

المبحث الثاني: النظام السياسي في ليبيا

في ليبيا، أدت "ثورة الربيع العربي" الليبية بعد سنوات مرت عليها إلى تحويل الدولة الليبية إلى دولة "فاشلة" وفق المعايير الدولية، مع حالة من الانقسامات الاجتماعية و النزاعات الي يومنا هذا في مجتمع مبني على أساس التماسك "القبلي.

كما أن التدخلات الخارجية فيها ساهمت في عدم الاستقرار من خلال دعم مصر والإمارات وروسيا بعد ذلك قوات الكرامة بقيادة اللواء خليفة حفتر ضد قوات مجالس الشورى التي تمثل حركات الإسلام السياسي المدعوم من تركيا وقطر.

ولم تظهر التداعيات "المدمرة" للعامل الخارجي إلا بعد مرور سنوات من الحرب الأهلية التي تقترب فيها ليبيا اليوم من توصيف "الدولة الفاشلة."

المطلب الأول: أهم المحطات السياسية في ليبيا

مرت ليبيا بالعديد من المحطات منذ اندلاع الاحتجاجات ضد نظام حكم معمر القذافي عام 2011 حتى اليوم، فبعد مقتل القذافي توجه الليبيون لانتخابات تشريعية أسفرت عن أول برلمان، لكن خليفة حفتر الذي انتصر على جماعات جهادية في الشرق، دعم انتخابات جديدة لبرلمان قاطعه الإسلاميون وانبثقت عنه حكومة في الشرق، ليسيطر الإسلاميون على طرابلس ويشكلون حكومة فيها، وعززت الصراعات العسكرية والسياسية والتدخل الأجنبي الانقسام بين الشرق والغرب، إلا أن عدة مؤتمرات دولية جمعت الفرقاء الليبيين أدت إلى تقارب واتفاق على انتخابات رئاسية كان مصيرها التأجيل.

تحاول ليبيا الخروج من فوضى سياسية تشهدها منذ ثورة الربيع العربي بعد سقوط نظام معمر القذافي في 2011، وطي صفحة سنوات من التخاصم بين كبرى مناطقها وتنازع السلطة

والتدخلات الخارجية، إلا ان ذلك حال دون جدوى وبقيت البلاد تتخبط في ظل الحروب الاهلية والتدخلات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي الى يومنا هذا...[1]

المطلب الثاني: حكومتان متنافستان

أجرى الليبيون أول انتخابات حرة في 7 جويلية 2012، حيث انتخب المجلس الوطني في أول انتخابات تشريعية حرة تجري في البلد وتخللتها أعمال تخريب وعنف في الشرق.

بعد شهر، سلم المجلس الوطني الانتقالي سلطاته إلى المؤتمر الوطني العام (البرلمان)، وقد عرفت ليبيا حالة من التخبط وعدم الاستقرار السياسي والأمني نبينها كما يلي[2]:

- في ماي 2014، أعلن اللواء المتقاعد خليفة حفتر بدء عملية ضد جماعات إسلامية مسلحة في شرق ليبيا، وانضم ضباط من المنطقة الشرقية إلى صفوف "الجيش الوطني الليبي" الذي شكله.
- في جوان 2014، تم انتخاب برلمان جديد جاءت غالبيته مناوئة للإسلاميين الذين قاطعوه.
- لكن في نهاية أغسطس وبعد أسابيع من المعارك الدامية، سيطر ائتلاف "فجر ليبيا" الذي ضم الكثير من الفصائل المسلحة بينها جماعات إسلامية، على العاصمة طرابلس وأعاد إحياء "المؤتمر الوطني العام"، البرلمان المنتهية ولايته. وتم تشكيل حكومة.
- وانبثقت حكومة عن البرلمان الذي استقر في شرق البلاد، وأصبح في ليبيا برلمانان وحكومتان.
- في ديسمبر 2015 وبعد مفاوضات استمرت أشهرا، وقّع ممثلون للمجتمع المدني ونواب في الصخيرات بالمغرب، اتفاقا برعاية الأمم المتحدة، وأُعلنت حكومة الوفاق الوطني.
- في مارس 2016، نجح رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في الانتقال الى طرابلس. لكن في الشرق، بقيت الحكومة الموازية التي يدعمها حفتر والبرلمان معارضَين له.

---

[1] فرانس 24، **أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي**، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/01 على موقع: https://www.france24.com/ar/

[2] فرانس 24، **أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي**، مرجع سابق.

المطلب الثالث: التسوية السياسية

ألقت الأمم المتحدة بكل ثقلها في الملف الليبي، من خلال برناردينو ليون، ثم مارتن كوبلر، ثم غسان سلامة، كمبعوثين عن الأمين العام للأمم المتحدة في سياق الصراع الليبي. وعلى الرغم من الاختلاف في المناهج والاقترابات، لم تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من صناعة تسوية سياسية فاعلة في المشهد الليبي. هناك الكثير من التجاذب بين الأطراف الفاعلة دوليًا في الملف الليبي، وعلى رأسهم كل من فرنسا وإيطاليا.

كما أن هناك حالة من الاختلاف والتباين داخل الاتحاد الأوروبي بشأن الملف الليبي، وهو ما دفع دول الاتحاد لاتخاذ قراراتها بشكل أحادي وخارج سياق الاتحاد. كذلك، فإن الجداول الزمنية التي وضعها غسان سلامة طالما كانت غير واقعية، فإجراء انتخابات في ليبيا ليس قرارًا دوليا بقدر ما هو قرار وإجراء يعتمد بالأساس على تحولات الداخل الليبي، وإمكانية إقامة عملية سياسية مؤسسية في ظل المتغيرات المستمرة.[1]

التسوية السياسية في ليبيا تشهد حاليا حالة من الركود. هذا الركود لا يرجع فقط لأداء مؤسسات المجتمع الدولي، لكنه يرجع أيضًا إلى مدى تقبل الداخل الليبي بفاعليه المختلفين لفكرة وتوقيت التسوية السياسية، وهو ما يبدو غير مفهوم من قبل غسان سلامة وسائر الفاعلين الدوليين المعنيين. لذا، التسوية السياسية في ليبيا لن تحدث إلا عندما يتم الربط بين ثلاثة أبعاد:

- الأول، هو الربط بين متطلبات المجتمع الدولي وواقع الداخل الليبي.
- الثاني هو حجم التواصل بين دول الجوار وبين المجتمع الدولي.
- الثالث هو اختيار الإجراء السياسي السليم الذي يتناسب مع المرحلة الحالية.

---

[1] د. زياد عقل: (خبير في علم الاجتماع السياسي بوحدة الدراسات المصرية)، **الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي،** مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/05 على موقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/16860.aspx

المبحث الثالث: النظام السياسي في مصر

بالرغم من فوز الرئيس مرسي في انتخابات شرعية بعد ثورة 25 يناير ونجاح مصر إلى حد ما من النزاع الداخلي المسلح، إلا أن الدعم الخارجي السعودي والإماراتي والإسناد من بعض الدول الأوروبية أطاح بالدرجة الأولى، بنظام الرئيس محمد مرسي الممثل للإسلام السياسي والمدعوم من قطر، لصالح عبد الفتاح السيسي المدعوم من الأطراف السابقة الذكر.

ولا تزال مصر تعاني من تداعيات "الحركة الانقلابية" في 30 جوان 2013 بمزيد من قمع الحريات والفشل السياسي وتراجع المستوى المعيشي ونحو ذلك من الحالات والظواهر الباعثة للاستياء الشعبي العام، مع استمرار الحرب على التنظيمات المتطرفة في شبه جزيرة سيناء التي يسود اعتقاد على نطاق واسع باستغلالها من قبل السلطات لتصفية الحسابات مع الخصوم، وسنتناول في مبحثنا هذا أهم المحطات السياسية التي عرفها النظام السياسي في مصر بعد ثورة الربيع العربي وأهم نتائج ثورة 25 يناير على نظام الحكم في البلاد.

المطلب الأول: أهم المحطات السياسية في مصر بعد ثورة الربيع العربي

مر نظام الحكم السياسي في مصر بمرحلتين رئيسيتين بعد ثورة الربيع العربي نهاية 2010 التي شهدت ثورات في العديد من الدول العربية ومنها مصر هما مرحلة الحكم المدني ومرحلة الحكم العسكري كالتالي:

1- مرحلة الحكم المدني أو الشرعية الدستورية

بدأت مع تولي الرئيس محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين سدة الحكم 24 تعتبر أقصر مدة زمنية لأول رئيس منتخب بشفافية 17 جوان 2012 إلى غاية 29 جوان 2013 وقد فاز مرسي بنسبة 51.85 بالمائة، بعدما الدور الثاني على احمد شفيق أحد رجال مبارك السابقين[1].

[1] د.عمراني كربوسة، **النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير2011: بين تحدي الإخوان وحكم العسكر**، مجلة المفكر، م 13، ع 2، 2018، ص 329.

وقد تميزت فترة حكمه بعدد الخصائص منها؛ منها محاولة "أخونة " الدولة المصرية من خلال؛ الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس مرسي في نوفمبر 2011 منح على إثره صلاحيات واسعة له بحجة مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها مصر خاصة البطالة والفقر. ناهيك عن سنه بعض القوانين التي تمنح الأولوية للمسلمين لتولي مناصب عليا في دولة طبعا وهذا على حساب الأقليات المسيحية.

دخول مصر في حرية إعلامية في مختلف الوسائل؛ وصلت حد الفوضى وتغيب فيها ادني شروط الاحترافية والمهنية خاصة بين مؤيدين للإخوان ومعارضة الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان السياسي في البلاد، وبروز دعوات لانتخابات مسبقة منها حملات تمرد في شهر أفريل 2013 فضلا عن تصريحات وزير الدفاع والذي عينه مرسي نفسه الفريق عبد الفتاح السيسي يحذر من تعفن الوضع السياسي في البلاد. وقد انتهى هذا التململ لمرحلة حكم مرسي بعزله من قبل وزير دفاعه.

2- مرحلة الحكم العسكري

سميت كذلك نظرا لهيمنة الجيش على الحياة السياسية بعد الإطاحة بمرسي، لكن محاولة تشريع هذا الانقلاب العسكري عبر انتخابات رئاسية انتهت بفوز السيسي بها كما كان متوقعا، ومنهم من يطلق عليها فترة "الحكم البريتوري للجيش" ويعني في ظل غياب سلطة سياسية مدنية تصبح الحاجة ملحة إلى جهاز قوي يتمثل في الجيش بهدف فرض النظام والاستقرار في البلاد.

ترتبط هذه المرحلة بحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي تقلد الحكم عقب عزل الرئيس مرسي، بتاريخ 08 جوان 2014 اقسم المشير السيسي أمام المحكمة الدستورية العليا اليمين لتولي رئاسة الجمهورية، علما انه هو من قاد الجيش في 03 جويلية 2013 للإطاحة بالرئيس مرسي.[1]

وهذا رغم أن الجدل مزال قائما عند الكثير حول ما قام بيه وزير الدفاع هو ثورة ثانية ام انقلابا عسكريا أم حراكا شعبيا عبرت عنه مظاهرة 30 جوان 2013، ومن خصائص مرحلة حكم

[1] د.عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 330.

السيسي التي ما زالت مستمرة إلى اليوم؛ الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خاصة مجزرة رابعة العدوية التي تم فيها إبادة جماعية لفيصل من الشعب المصري في، 2013/08/13 قدرتها وزارة الصحة المصرية بـ 670 قتيلا ونحو 4400 مصابا؛ ذنبه الوحيد رفضه للانقلاب العسكري ومطالبته بعودة الشرعية الدستورية.

وقد اعتبرتها منظمة هيومن رايتس ووتش بأن ما حدث يعتبر جرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن حل جماعة الإخوان واعتقال قياديها بما فيهم الرئيس مرسي بحجة تهديد الامن القومي لمصر و التخابر مع جهات خارجية .

استمرار الاحتجاجات في مختلف محافظات مصر إلى اليوم تنديدا بالانقلاب العسكري، تنامي العمليات الإرهابية في شمال سنا، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالبطالة في مستوى 13 بالمائة والتضخم في 13.2 وانخفاض النمو بين 02 و03 بالمائة ...

المطلب الثاني: نتائج ثورة 25 يناير في مصر

كانت ثورة يناير من أنبل وأعظم الثورات فى تاريخ مصر وذلك فى الشهر الأول لاندلاعها ثم ما لبثت أن فشلت فشلا ذريعا ولم تحقق أهدافها المعلنة «عيش ـ حرية ـ كرامة إنسانية» فقد انتكست ثورة 25 يناير انتكاسة خطيرة بعد نجاحها الباهر فى الأيام الأولى.

ومن النتائج التي تمخضت عن هاته الثورة نذكر ما يلي:[1]

1. عدم وجود قيادة للثورة، قد يكون ذلك مبررا فى بدايتها، ولكنه غير مبرر بعد نجاحها واستقرارها، فلما نجحت وكادت ثمرتها تنضج ظهر العشرات من القادة والاتجاهات يريدون قطف ثمارها وأداروا المعارك العلنية والسرية بينهم.

[1] ناجح ابراهيم ، **لماذا فشلت ثورة 25 يناير** ، تم الإطلاع عليه يوم : 2024/05/03 عبر الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24012020&id=4a3c43ab-caca-46cd-a112-9f3f3a705be2

2. غياب المشروع، فثورة بلا قيادة ولا مشروع محكوم عليها بالفشل، ولذا اكتفت الثورة بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» فلما سقط النظام لم تدر ماذا تصنع بعد ذلك، فلم يكن إلا الفوضى التى عمت البلاد والعباد.
3. عدم القدرة على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، ومن فكر الثورة إلى فكر الدولة بسهولة ويسر ودون خسائر.
4. إنزال الصراعات السياسية من عالم النخبة السياسية العاقلة والحكيمة والتى تقبل الحلول الوسط إلى الجماهير العريضة والمليونيات المتعاكسة والمتضادة والتى يغلب على خطبائها دغدغة العواطف وتهييج النفوس وحشدها للصراع والتقاتل.. فلم يعد للحكماء موطن ولا مكان حتى ضاعت مصر كلها بفعل هذا الخطاب الحماسى الذى يريد أسر الحاضرين دون أن يدرى أنه هو الأسير لهم.
5. الرغبة فى إلغاء الماضى وكأن تاريخ مصر بدأ منذ ثورة 25 يناير.. وكأنه لم يحدث أى خير فى مصر قبل ذلك، وكأنه لم يولد فى مصر وطنى مخلص قبل 25 يناير، وهذا حدث أيضا بعد 23 يوليو 1952 و30 /6 لعام 2013، فالجميع يظن أن تاريخ مصر بدأ بهم.
6. ظن الجميع أنه يستطيع حكم مصر دون أى مؤهلات تؤهله لذلك.. وهذا كان واضحا فى نوعيات المرشحين لأول انتخابات رئاسية.
7. رغبة الجميع فى أن يبتلع كعكة الحكم فى مصر وحده دون الآخرين فأصيب هؤلاء بانسداد معوى حاد أدى إلى وفاتهم وضياع كل شيء.
8. احتكام القوى السياسية بعد الثورة إلى الخارج أكثر من احتكامهم إلى مواطنيهم واستلهام قرارهم السياسى من موافقتهم.
9. من أكثر السلبيات التى حدثت بعد الثورة دخول المال السياسى الحرام فى اللعبة السياسية المصرية لأول مرة منذ ثورة 23 يوليو وبطريقة فجة.. والأدهى من ذلك عدم إنفاق هذه

الأموال فى أى شيء يصب فى مصلحة المواطن الغلبان غير المسيس أو المؤدلج أو المنتمى لهذا أو ذاك.

10. أكثر ما أضر ثورة 25 يناير هو استباحة المجال السياسي المصري لكل من هب ودب من الدول صغيرها وكبيرها.. حتى الدول التى لم تكن تتجرأ أن تتدخل فى الشأن المصري فى أضعف حالات مصر مثل حالتها بعد 5 يونيو 1967 تدخلت وأصبح لها وكلاء حصريون فى مصر وأصبحت كل قوة سياسية مصرية لها ظهير إقليمي ودولي دون مواربة أو خجل.

11. استعجال الثمرة.. «فمن استعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه».. فالجميع كان يريد قطف ثمرة الحكم فى مصر بسرعة البرق دون تريث أو تمهل أو حتى إعداد جيد.

12. تحول الثورة المصرية من السلمية إلى المولوتوفية والحرق.. وسن سنة الحرق دون نكير شرعي أو قانونى.. وذلك بحرق الأقسام ومقار الحزب الوطني.. وبعد مرور هذه السنوات الأربع احترق فى مصر ما لم يحرق فى كل تاريخها «مساجد وكنائس ومقار الإخوان وأقسام الشرطة ونيابات ومحاكم ومحافظات وآلاف السيارات».

13. بداية ثقافة التخوين بعد الثورة بقليل.. وذلك من أجل أى رأى أو موقف سياسى يتخذه صاحبه.. ونشر ثقافة تحطيم الآخر بالحق أو الباطل، بالصدق أو الكذب مع تعميم الأحكام والعقاب أيضا، مع أن القرآن قال عن خصومه «ليسوا سواء».

14. فشل الثوار فى تحويل الثورة إلى دولة، ورغبة البعض فى هدم المؤسسات دون أن تكون له رؤية لبنائها وإصلاحها.

15. نشر ثقافة الانتقام والتشفى بعد نجاح الثورة بفترة وغياب معانى العفو والصفح فى خطابات كثيرة سواء فى المليونيات أو فى رابعة أو غيرها، وإذكاء ثقافة الكراهية للآخر وتعطيل معانى الحب بعد عدة أشهر فقط من نجاح الثورة فى خلع الرئيس الأسبق حسنى مبارك.

16. اعتقاد بعض الثوار أنه ينبغى على المجتمع المصرى أن يفوض الثوار فى حكم مصر تفويضا كاملا لأن الثائر أولى الناس بالحكم.

17. وقعت مصر بعد الثورة بين سندان الثوار ومطرقة المؤسسات الأمنية ثم بين سندان الإخوان ومطرقة القوى السياسية.. ثم بين سندان الإخوان ومطرقة مؤسسات الدولة القديمة.. وكان كل فريق يرى أنه الأجدر والأفضل بالقيادة.. ويريد أن يسوق مصر كلها إلى فصيله دون الآخرين.
18. فشل كل المراحل الانتقالية من بداية الثورة وحتى الآن.
19. قيادة الإخوان للدولة بعقلية وفكر الجماعة وعدم تفريقها بين فقه الدعوة وفقه الدولة، ورهن قرارها كاملا لمكتب الإرشاد.
20. عدم الانتباه لنمو الجماعات التكفيرية وتسلحها فى سيناء وانشغال الجميع بالصراع السياسى عن الأخطار المستقبلية.

المبحث الرابع: نظام بشار الأسد

يواجه النظام السوري مصاعب وتحديات وجودية وتاريخية، ورغم أنّه ما زال صامدًا، فقد وصل إلى طريق مسدود: فالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي –وحتى العقائدي– الذي كان يُفترض أن يديره توقف عن العمل منذ وقت طويل، والانتفاضة نفسها تجاوزت خط الاحتواء.

فقد حاولت الأطراف العربية تكرار الحالة الليبية في التدخل إلى جانب القوى المناهضة للنظام السوري كفرصة متاحة لتخليص سوريا من الهيمنة الإيرانية وإعادة التوازن الإقليمي لصالح العرب بعد سنوات من رجحان كفته لصالح إيران.

إلا أن الأطراف العربية أدركت أن تكرار الحالة الليبية في سوريا ليس بتلك السهولة بعد الفشل في انتزاع قرار من مجلس الأمن الدولي بالتدخل العسكري لإسقاط النظام، ما دفع نحو دعم القوى المناهضة للنظام وتسليحها لقتال قوات النظام وإسقاطه.

وأدت التدخلات الخارجية في سوريا إلى حرب أهلية أسفرت عن مقتل مئات الآلاف ودمار واسع في معظم المدن السورية، إضافة إلى تحويل البلد إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوح لتصفية الحسابات وتحقيق المكاسب وتعزيز النفوذ.

سندرس في مبحثنا هذا أهم محطات الصراع في سوريا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي بالإضافة الى كيفية صمود نظام بشار الأسد وسط الأحداث الواقعة آنذاك.

المطلب الأول: أهم محطات الصراع في سوريا

شهدت الأراضي السورية عقب اندلاع ثورة 2011 بداية الأزمة السورية التي بدأت كصراع داخلي حال ما تم فيما عرف بثورات الربيع العربي في العديد من دول المنطقة، كما وشهدت حالة من الاصطفاف الإقليمي والدولية لما تمثله سوريا كبيضة القبان في التوازنات الاقليمية الدقيقة في المنطقة فأي من يستميلها فهو قد أمال ميزان القوة لصالحه ولكن سرعان ما تمخضت الأزمة عن حرب طاحنة شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازنها لتتحول سوريا من لاعب أساسي في الشؤون الإقليمية الى ساحة صراع إرادات إقليمية ودولية تغلب فيها الحسابات الجيوبولتيكية، ما جعل فكرة التوصل لحل بشأن الحرب التي تقترب من اتمام عامها الحادي عشر أمرا بعيدا عن التصور والمنال.[1]

فشهدت العديد من التدخلات من القوى الخارجية وأصحاب المصالح الذين تدخلوا من الأساس بسبب رغبة الأطراف الداخلية من نظام ومعارضة وسعيهم الدائم لاستقطاب التحالفات الخارجية نتيجة حرص كل طرف على حسم الصراع لمصلحته في حالة ظهرت كأقرب ما يكون لحرب بالوكالة وكما أسلفنا فإن هذ التعدد في الأطراف وهذا التعارض والتداخل في المصالح هو ما أطال أمد هذه الحرب وتبعا لذلك تعددت أشكال التدخل في المشهد السوري بين تدخلات سافرة وأخرى غير مباشرة، لأهداف ومصالح متباينة بين محاولات لإنهاء الصراع وأخرى لإطالة أمده، بين مؤيد لاستمرار النظام القائم ومعارض له وساع للإطاحة به في صورة بالغة التعقيد ومتعددة الأطراف بتفاوت أدوار تلك الأطراف.

[1] إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص وآخرون، **الأزمة السورية: والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة**، المركز الديمقراطي العربي، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/06 عبر الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=87505

فبدءً كان هناك العديد من العواصم الأوروبية التي لعبت في كثير من الأحيان أدوارا هامة كفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل من تركيا ودول الخليج الذين يدعمون التغيير ويسعون للإطاحة بنظام الأسد ومن ورائهم تقف الولايات المتحدة أما المعسكر الآخر فهو الذي يهدف للإبقاء على الوضع الحالي ويدعم استمرار نظام الأسد وهم إيران وحلفاؤها في العراق ولبنان (حزب الله) ويقف وراءهم روسيا وكل من الصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا بدرجة أقل في التكتل المعروف بـ BRICS .

ولكننا نختص بذكر أكبر المؤثرين الخارجيين في المشهد السوري بسبب الدور المستمر لتلك الأطراف من جهة والدور المحوري الذي لعبته تلك الأطراف في سيرورة هذه الحرب من جهة أخرى، بين قوى إقليمية مؤثرة والتي برزت فيها كل من إيران وتركيا وإسرائيل كفواعل رئيسة على الساحة السورية وعلى الصعيد الدولي برز بشكل أساسي كلا الدورين الروسي والأمريكي، وانتهجت تلك القوى في كثير من الأحيان شكل الحرب بالوصاية من خلال تقديم الدعم وتسليح ودعم فصائل وأطراف الصراع الداخلية تارة، واللجوء للتدخل المباشر تارة أخرى، ونتناول هذه التدخلات وصورها في إطار الحلول الزمنية للدراسة، وما لكل تلك التدخلات من تلك القوى من مرد ألا وهي مصالحها القومية.[1]

ففي حالة إيران نرى أنها الحليف تاريخي للنظام السوري من بعد قيام الجمهورية الإسلامية وهي الدولة المتمتعة بقدر من الطموح التوسعي والذي كثيرا ما يفوق قدراتها حتى مسببا لها أزمة سياسية في كثير من الأحيان وأما بخصوص تركيا فإن الواقع السوري هو المحدد لوضع تركيا الإقليمي وشكل سياساتها الخارجية وامتدادها الإقليمي في المنطقة العربية عقب توتر علاقاتها مع مصر والمملكة العربية السعودية على خلفية دعمها للإخوان المسلمين في بداية الأزمة، بالإضافة للأهمية الأمنية لوضع سوريا في مواجهة تركيا وحرصها على وأد أي محاولات لقيام إقليم "**كردستان الغربية** "استغلالًا للفراغ الأمني الذي باتت تعاني منه مناطق شمال وشرق سوريا

[1]إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص وآخرون، المرجع السابق.

(الغنية بالنفط)، بسبب سماح النظام البعثي الأسدي للتيارات والأحزاب الكردية بملء هذا الفراغ عبر الهياكل الأمنية والسياسية الكردية·

وبخصوص إسرائيل فتمثل مسألة تأمين حدودها مع سوريا أولوية وجودية والخوف من المجهول إذا ما سقط النظام السوري من تخوف من فك الارتباط الذي وقّعه الرئيس الراحل حافظ الأسد مع إسرائيل برعاية هنري كيسنجر العام 1974، وتخوف من النفوذ الإيراني وحلفاؤه من حزب الله وحرصهم على استمرار رحى الحرب لأطول وقت ممكن هو ما يضمن عدم وجود تهديد أو خطر من الجانب السوري على إسرائيل ولسنوات طويلة مقبلة ، وفي حال القوى العالمية نرى روسيا تهدف لاستمرار نفوذها الاستراتيجي في المنطقة تبعا للموقع الجيوسياسي المتميز الذي تتمتع به سوريا.

وأما الولايات المتحدة فهي دائبة على سياستها في تطويق الروس التي نشأت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إضافة لما مثلته مواجهة التنظيمات المتطرفة في سوريا من أولوية للنظام الأمريكي، وهذه القوى الدولية لا تهتم في مسألة سوريا بمجرد الوضع السوري وإنما لاعتبارات أكثر تعقدا في مآلات الوضع فيها والنتائج الممكنة التي ستعيد رسم خريطة موازين القوة في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: صمود نظام بشار الأسد

حين اندلع «الربيع العربي» في تونس ومصر، اكّد الرئيس بشار الأسد أن نظامه مُحصَّن ضده وسيكون بمنأى عن الثورات الشعبية. بيد أن تطلعات الشعب السوري وآماله والخلل العميق في النظام أطلقا الانتفاضة ودفعاها قدماً إلى الأمام[2].

---

[1] إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص وآخرون، المرجع السابق.

[2] بول سالم، **سورية: جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفراج**، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، تم الإطلاع عليه يوم : 2024/05/04 عبر الرابط التالي :

https://carnegie-mec.org/research/2011/12/swryh-jthwr-thwrh-aam-2011-wfrs-altfaqm-aw-alanfraj-aam-2012?lang=ar&center=middle-east

عشية العام 2011، كان النظام السياسي والاقتصادي السوري الذي تأسس خلال السبعينات والثمانينات قد تفكك إلى حد كبير. فهذا النظام كان قد قام على أساس تمكين جمهور الريف على حساب النخب المدنية المُهيمنة تاريخياً، لكن سنوات مديدة من الإهمال والجفاف، وتقلُّص الدعم الحكومي، عاودت إفقار المناطق الريفية وتهميشها. انكسر العقد بين النظام وجمهوره الريفي، وأصبحت هذه المناطق هي مراكز الثورة، فيما النظام يعتمد الآن على التحالفات في المراكز المدنية الرئيسية. بيد أن هذه الأخيرة لا يُعتمد عليها: فهي لن تقاتل مع أو ضد أي نظام. إنها ستقف في صف أي من سيُكتب له النصر.

يضاف الى ذلك أن النظام السوري القديم بُنِي على قاعدة إعادة توزيع الثروة، لكنه في غضون السنوات الماضية أصبح نظاماً قائماً على تجميع الثروة عند ارباب النظام وحلفائهم. فالطبقات الدنيا والوسطى شهدت تدهوراً في وضعيتها الاقتصادية، فيما حصد رجال النظام البلايين. وهكذا كان قد انهار العقد الاجتماعي – الاقتصادي حتى قبل سنوات من هبوب رياح الربيع العربي.

علاوة على ذلك، هذا النظام انطلق في البداية كدولة بعثية لها رؤية إيديولوجية ولها نوع من الحياة السياسية الداخلية، تضم فئات شبابية وعمالية وفلاحية وثقافية الخ. لكن مع الوقت تحول من نظام الحزب الواحد الى نظام العائلة الواحدة ذات الاجهزة الاستخباراتية المتعددة. وهكذا توارى حزب البعث عملياً كإطار سياسي، ولم يعد ثمة حياة سياسية أو عقد سياسي يذكر في البلاد[1].

على الصعيد الإيديولوجي، انتهى الحزب الذي كان يعد بالوحدة (العربية) والحرية والاشتراكية بأن يكون متحالفاً مع إيران ضد معظم الدول العربية، لافظاً أي شكل من أشكال الحرية السياسية، ومُفككاً الاشتراكية لصالح إثراء نخبه الخاصة. وبعد فقدان كل هذه المقومات، بات تبرير النظام الأخير هو: «إما أنا أو الحرب الأهلية». والحال ان الخلل في البلاد أعمق

[1] بول سالم، المرجع السابق.

بكثير من كونه مجرد صراع بين نظام ومُحتجين. إذ أن هذا النظام دخل في تناقضات اساسية وافلاس وظيفي عميق منذ سنوات عدة، وما نراه الآن هو عوارض هذه الاعطال العميقة.

ظهرت الدلائل الأولى على الاحتجاج في دمشق في جانفي 2011، لكن الانتفاضة لم تبدأ عملياً إلا في درعا في مارس. جاءت معالجة النظام للانتفاضة غير متّسقة منذ البداية. فهو استخدم القمع الشرس، في الوقت نفسه الذي كان يُطلق فيه وعود الإصلاح. لكن لا القمع كان كافياً لوقف الاحتجاجات، ولا وعود الإصلاح كانت جدية وسريعة بما يكفي لاستيعاب الانتفاضة.

وتمددت الانتفاضة من درعا إلى دوما وبانياس وحماة وحمص وتلكلخ والرستن وجسر الشغور ودير الزور واللاذقية وضواحي دمشق وحلب وبلدات ومناطق أخرى. وكما حدث في بلدان عربية أخرى، كانت هذه انتفاضة شعبية يقودها مواطنون لا حزب أو هيئة قيادية واضحة، وهذا ما جعل من الأصعب على النظام وقفها. ومع ذلك، برزت شبكات التنسيق في الداخل، وتشكّلت معارضة سياسية في الخارج.

في مجال العلاقات الخارجية، بدأ النظام متمتعاً بتحالف مع ايران وعلاقات جيدة مع تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وعلاقات لا بأس بها مع اوروبا وحتى الولايات المتحدة. لكن مع استمرار القمع خسر النظام دعم قطر، والسعودية، ودولة الإمارات، وتركيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، الواحدة تلو الأخرى. أحد أسباب هذه الخسائر كان تأثير ارتفاع عدد الضحايا على الرأي العام الإسلامي والغربي. والسبب الآخر هو تدهور العلاقات بين الرئيس الاسد وقادة دول اخرى حيث قطع وعوداً بايقاف القتل وتحقيق الإصلاح السريع ثم نكث بها[1].

علاوة على ذلك، ادى تخبّط النظام الى فتح شهية بعض القوى الإقليمية والغربية، بخاصة في مجال تقليص النفوذ الإيراني، والتعويض عن الانسحاب الأميركي من بلاد الرافدين، ودعم وصول هيمنة سنّية الى دمشق للتعويض عن وصول الهيمنة الشيعية الى بغداد. وقفت روسيا والصين ضد عمل دولي مشترك ينطلق من مجلس الامن، الا ان الموقف الروسي بدأ يضعف

[1] بول سالم، المرجع السابق.

مؤخراً مع ارتفاع وتائر القتل في سورية، ومع الصدمة السياسية التي تكبدها رئيس الوزراء الروسي بوتين في الانتخابات الاخيرة.

وربما كان لمقابلة الرئيس الاسد مع شبكة التلفزيون الاميركي «اي بي سي» تأثير سلبي كبير على اصدقاء النظام في الخارج، فكان هؤلاء يستندون دائماً الى ضرورة التعاون مع الرئيس الاسد للخروج من الازمة، الا ان المقابلة قدمت الرئيس الاسد كأنه يقول انه اما غير مسؤول عمّا يحدث او غير عارف به او غير قادر على السيطرة على قواته المسلحة واطراف نظامه.

قد يشكل قبول سورية بروتوكول الجامعة العربية فرصة لاستكشاف معالم حل سياسي، الا ان من المرجح ان يكون حلقة اضافية لاضاعة الوقت وتعميق الازمة. فالنظام يبدو غير قادر او غير قابل بالدخول في مفاوضات تصل الى تغييرات جذرية في النظام، وقد لا يتغير هذا الموقف الا بعد تأزّم اعمق بكثير للنظام او بعد حدث مفاجئ كانقسام كبير او انقلاب ما في القوات المسلحة. وقد يؤدي ذلك الى فتح مجال لحل «يمني» للازمة حيث يتفاوض اطراف من النظام والقوات المسلحة والمعارضة على خريطة طريق تضم: وقف القمع، تشكيل حكومة انتقالية، رحيلاً آمناً للرئيس وعائلته، والمضي في تعديل الدستور واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية الخ.

في حال فشل المبادرة العربية واستمرار الازمة ستنتقل الجامعة الى احالة الملف السوري على مجلس الامن، الامر الذي قد يؤدي الى مزيد من العقوبات، وقد يخلق اطاراً لتصعيد خارجي من نوع آخر. يبدو التدخل العسكري الخارجي احتمالاً بعيداً الآن، الا ان التدخل هذا لا يمكن استبعاده كلياً، وهو قد يأتي في حال تفاقم الوضع في سورية بشكل فرض حظر جوي ومناطق آمنة للثوار واللاجئين[1].

إن النظام السوري لا يزال صامداً، لكنه يواجه مصاعب وتحديات وجودية وتاريخية. لم تحدث فيه انشقاقات كبرى وهو لا يزال متراصاً حتى الآن، على عكس ما حدث في مصر وتونس وليبيا واليمن، الا أن الحكم وصل إلى طريق مسدود: فالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي

[1] بول سالم، المرجع السابق.

–وحتى العقائدي– الذي كان يُفترض أن يديره توقف عن العمل منذ وقت طويل، والانتفاضة نفسها تجاوزت خط الاحتواء.

بالطبع، من المستحيل التكهن بمحصلات الأحداث منذ بداية الربيع العربي، لكن اذا سقط النظام ستكون لذلك مضاعفات بنيوية كاسحة على المنطقة. فهو قد يُغرق سورية في لجج الفوضى لفترة، لكن سورية ليس فيها موازين قوى طائفية قادرة على إدامة الحرب الأهلية إلى أمد طويل كما في لبنان والعراق. علاوة على ذلك، أي نظام جديد في دمشق سيكون بمشاركة سنية كبيرة ويحتمل أن يتحالف عن كثب مع تركيا ومجلس التعاون الخليجي وأن يُضعف الروابط مع إيران و «حزب الله». وهذا سيرسم خريطة جديدة في الشرق الأوسط حيث تتحالف دمشق والرياض والدوحة والقاهرة في ما بينها وتتعاون بشكل وثيق مع تركيا، فيما تتراجع ايران من سورية ولبنان لكن مع بقاء او زيادة نفوذها في العراق.

ولا يسع المرء هنا سوى أن يأمل بأن تحدث عملية الدمقراطية في سورية، التي طال انتظارها، بالتراضي بين مكونات المجتمع السوري وبأقل إراقة دماء ممكنة، وبأن توفّر سورية الجديدة الأمان والمشاركة السياسية والازدهار لكل مواطنيها، وان تكون سورية كما كانت في الماضي منارة ثقافية وسياسية في المشرق العربي وعنصر استقرار وازدهار[1].

[1]بول سالم، المرجع السابق.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نخلص الى أن الأنظمة السياسية في الدول العربية موضوع الدراسة شهدت بعد ثورات الربيع العربي عام 2011 مسارًا معقدًا ومتباينًا، تميز بانتصارات وتراجعات وتحديات مختلفة، يمكن تلخيصها من خلال النتائج التالية:

- **سقوط بعض الأنظمة الاستبدادية:** نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط بعض الأنظمة الاستبدادية الراسخة، مثل نظام زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر.
- **انتشار موجة من الإصلاحات:** دفعت الثورات العديد من الدول العربية لإجراء إصلاحات سياسية، شملت إدخال دساتير جديدة، وإجراء انتخابات حرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.
- **صعود قوى سياسية جديدة:** برزت قوى سياسية جديدة، مثل الأحزاب الإسلامية والحركات الشبابية، على الساحة السياسية العربية.
- **تزايد الاضطرابات والصراعات:** واجهت بعض الدول العربية، مثل سوريا وليبيا، صراعات أهلية وحروب أهلية أدت إلى انزلاقها في الفوضى وانعدام الأمن.

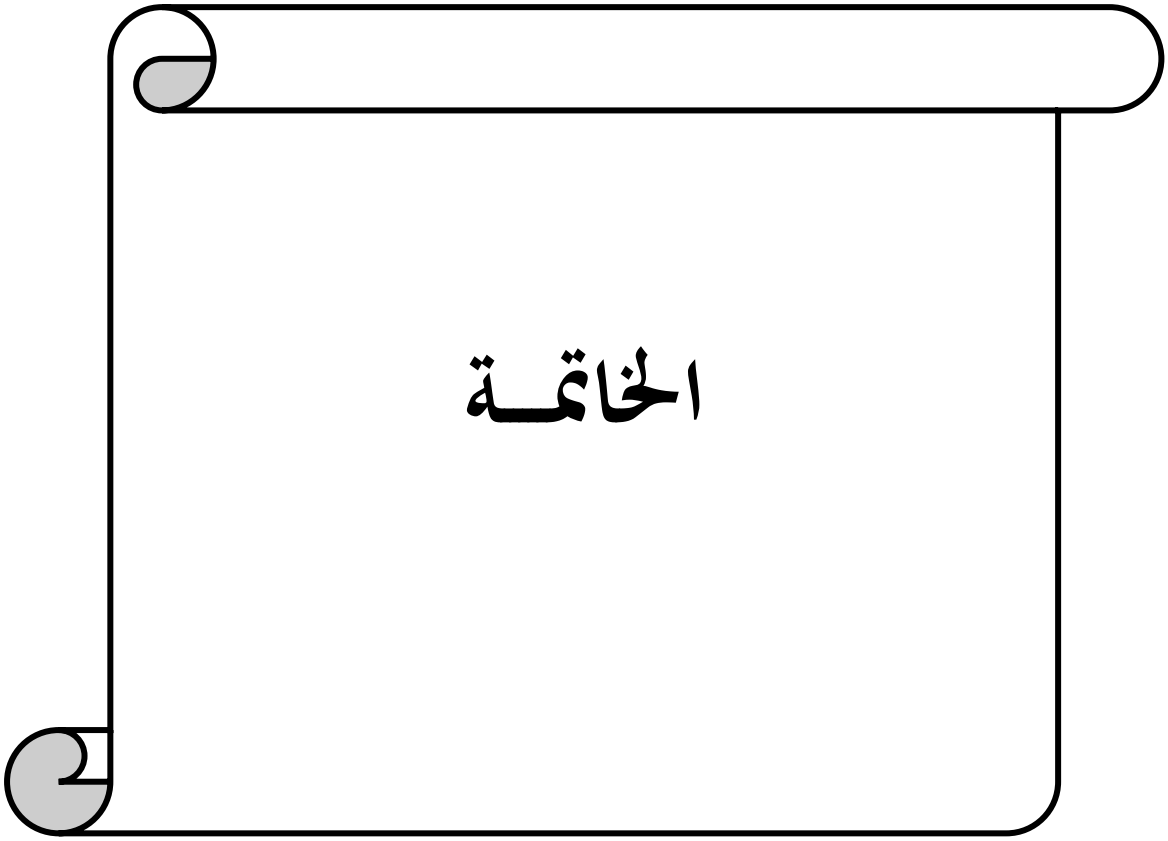
الخاتمـــة

خاتمة

في ختام دراستنا نستنتج أن "الحراك العربي" الذي انطلق منذ نهاية عام 2010 كان بمثابة لحظات انفجار شهدته العديد من الدول العربية بعد انكسار ما يعرف بهاجس الخوف وتوفر العوامل الباعثة على قيام الحراك، فهي أحداث لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال الوطني، ومن هذا المنطلق فإن مجرد حدوثها يشكل حدثا تاريخيا في حد ذاته.

وأن الحراك العربي هو موجة غضب واحتجاجات شعبية ضد الفساد والاستبداد، الذي عانت منه الشعوب العربية، لكن أياً من الدول التي شهدت هذا الحراك لم تنجح حتى اليوم نجاحاً كليا في تحقيق ما ثارت ضده، والأمر بالطبع لا يتعلق فقط بمعيقات الحراك خاصة فيما يعرف بالثورة المضادة فحسب بل يعود إلى غياب الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمعات العربية، والتي كانت ستضمن حماية الحراك والدفاع عن مكتسباته.

وعليه فإننا نجد تفاوت في مدى نجاح كل تجربة من تجارب الحراك، فمثلا شهدت التجربة التونسية نجاحا نسبيا مقارنة بالتجارب الأخرى، (مصر وسوريا) وهذا بالنظر إلى طبيعة الإرادة السياسية للنخب الحاكمة من جهة وتوافق مختلف الأطياف السياسية من جهة أخرى ولعل دستور 2014 دليل على ذلك .

إضافة إلى طبيعة المجتمع المدني في تونس، في حين نجد الحال أشد تأزما في مجتمعات شديدة القبلية كليبيا واليمن، حيث تحول الحراك من حراك سلمي إلى حراك ثوري عنيف، ولعل هذا التفاوت وهذه الضبابية التي تشهدها المراحل الانتقالية في دول الحراك العربي راجعة إلى عّدة معيقات كانت بمثابة حجر عثرة أمام تبني سياسات أكثر تشاركية تفتح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمساهمة في صناعة القرار والنهوض بمستقبل الدولة العربية التي لا تزال تعاني من صعوبات الوضع الاقتصادي الراهن.

ومن خلال ما تم تقديمه في فصول الدراسة توصلنا إلى جملة من **النتائج** على النحو الآتي:

1. الثورة هي أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعية تحدث بشكل فجائي تسعى لإحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع عن طريق قلب النظام الاجتماعي والسياسي خارج الأطر القانونية والدستورية بما يحقق أهداف مجتمع الثورة.
2. الحراك العربي هو " التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية" التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وأدت لتغييرات جذرية في الحياة السياسة والاجتماعية في كثير من الدولة العربية وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة
3. هناك عدة دوافع أدت لانطلاق الحراك العربي منها: دوافع سياسية، ودوافع اقتصادية، ودوافع متعلقة بارتفاع آمال الشعوب العربية في الحصول على حريتها في ظل انتشار التكنلوجيا ووسائل الاتصال الحديثة.
4. أثر الحراك العربي على كافة مناحي الحياة في البلاد العربية، وما زالت آثاره مستمرة.
5. لم يكن هناك تنظيم للحراك العربي، بسبب عدم وجود قيادة. ولذا كان العمل فوضوياً بدافع الغيرة، والرغبة في التخلص من الحكام العرب.
6. تحول مسار الحراك العربي إلى العنف لعدة عوامل أهمها طبيعة رد الأنظمة العربية المبالغة في العنف، وكذلك بسبب وجود مشاكل كامنة في المجتمع العربي كالعلاقة بين الطوائف المختلفة، بالإضافة إلى التدخل الخارجي.
7. هناك تأثير سلبي على التنمية السياسية في الوطن العربي بعد انتكاس الحراك العربي بسبب تراجع مفاهيم التنمية من التعددية والحريات السياسية والمشاركة السياسية.
8. يمكن وصف ما يحدث في ليبيا واليمن بالحروب الأهلية.
9. انتشر الحراك لعربي بشكل أكبر في الجمهوريات ونجح في الانتشار أكثر من الملكيات وذلك لعدة أسباب منها تعامل هذه الأنظمة مع شعوبها.

10. انقسمت النخب العربية في التعامل مع الحراك العربي فمنها من رحب وساهم ودعمه، ومن من واجه وتعامل من منطق نظرية المؤامرة التي تجرم الثورة وتتعامل معها على أساس انها نتاج استعماري.

تعطي أحداث الربيع العربي فرصة جيدة لجميع الدول العربية لمراجعة علاقاتها المدنية العسكرية بما يناسب طبيعة العلاقات المدنية العسكرية والتطور السياسي والتاريخي بكل دولة وبما يحقق مصالحها الوطنية في نهاية المطاف، وتأتي أهمية هذه التوصية خاصة في ضوء أن الربيع العربي علامة مميزة تمثلت في كيفية إدراك دور الجيوش العربية وعليه نوصي بجملة من **التوصيات** كالتالي:

1. على الشعوب العربية والنشطاء والقوى المجتمعية عدم الحركة مستقبلاً قبل ترتيب الحراك، والتخطيط الجيد.
2. لا بد من دراسة الحراك العربي بشكل معمق وأخذ العبرة والدروس مستقبلا.
3. على الشعوب العربية الاعتماد على الذات في تحقيق أهدافها بدل الاعتماد على الخارج.
4. على الدول العربية كل على حدا بدأ برنامج احترافي يهدف إلى مراجعة علاقاتها المدنية العسكرية ويتعامل مع الجيش كمؤسسة وطنية ممثلة لجميع فئات المجتمع بما يحقق للجيش قدر من الاستقلالية المهنية مع الخضوع في ذات الوقت لمؤسسات الحكم المدني
5. على الدول العربية الاستفادة من إيجابيات الربيع العربي فقد كانت نتائج ثورة الربيع العربي منعطف تاريخي وتغيير شامل وجذري في الحياة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 - المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. حسن كريم، الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية / الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1، 2013.
2. دعاء محمود محمد عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018.
3. محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018).
4. سليمان ميخائيل، **تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الأثر العربي**، ناظرا ومنظورا إليه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
5. صالح، محسن وآخرون، الموقف الاسرائيلي من ثورة 25يناير المصرية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2012.
6. محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
7. سالم لبيض، **الهوية: الإسلام-العروبة-التونسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
8. فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، سوريا: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

ثانيا: الأطاريح والمذكرات الجامعية

1. بن قدور إيمان، الوجه الآخر للعولمة الربيع العربي نموذجا، اطروحة ماجستير غير منشورة من جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان في الجزائر، عام 2004.

2. سمير باهي،" **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة نموذجي تونس وليبيا**،" أطروحة دكتوراه (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)، 2018.
3. مولود دحماني،" **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011**"، أطروحة ماجستير (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو)، 2016.

ثالثا: المقالات والدراسات

1. حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015.
2. حمدي عبد الرحمان حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 113 جويلية 1997.
3. أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
4. بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيروتها من خلال يومياتها، قطر، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2012.
5. بهجت قرني، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، مجلة المستقبل العربي، العدد 86.
6. حامي الدين عبد العلي، الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012.
7. خدام منذر، ربيع سوريا: الشعب لا مع النظام ولا المعارضة، ابوظبي، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
8. راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

9. مشاقي، منذر. **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية:** دراسة حالة مصر وتونس. رام الله، مؤسسة مواطن، 2013.
10. سارة فايز، **عام من التدخل الروسي**، الشرق الأوسط، 3\10\2016.
11. عمراني كربوسة، **النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير 2011: بين تحدي الإخوان وحكم العسكر**، مجلة المفكر، م 13، ع 2، 2018.

رابعا: التقارير

1. نافعة حسن، **مصر بين ثوري 25 يناير و 30 يونيو**، تقرير معهد الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.
2. ورقة بحث مشتركة بعنوان(الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي) مركز البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع المعهد البولندي للشؤون الدولة.
3. مصطفى عمر، ربيع ليبيا: لاشيء تغير سوى الوجوه والاسماء فقط، تقرير معهد الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014.

خامسا: المراجع الالكترونية:

1. إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص وآخرون، **الأزمة السورية: والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة**، المركز الديمقراطي العربي، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/06 عبر الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=87505
2. أحمد مجدى حجازى, "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة", متاح على : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478660&eid=6
3. أمعضشو فريد، "الربيع العربي " قراءة في المفهوم والاصطلاح. على موقع http://nador.nadorcity.com:
4. بول سالم، **سورية: جذور ثورة عام 2011 وفرص التفاقم أو الانفراج**، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، تم الإطلاع عليه يوم : 2024/05/04 عبر الرابط التالي https://carnegie-mec.org/research/2011/12/swryh-jthwr-thwrh-:

aam-2011-wfrs-altfaqm-aw-alanfraj-aam-2012?lang=ar&center=middle-east

5. جبر اياد، مراحل تطور الثورة السورية، مجلة البيان، على الرابط: http://www.albayan.co.uk
6. حرمل، جبران صالح ، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)مجلة الحوار المتمدن على موقع: http://www.ahewar.org/
7. حسنى ثابت, "ثورات شعبية غيّرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد", متاح على : http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554
8. زياد عقل: (خبير في علم الاجتماع السياسي بوحدة الدراسات المصرية)، **الثورة الليبية: مراحل متعددة وركود سياسي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/05 على موقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/16860.aspx
9. الشبوخ محمد ، أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي ميدل ايست لاين، بتاريخ: 2024/03/23 ، على موقع/http://middle-east-online.com
10. فرنس 24، **أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي**، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/01 على موقع: https://www.france24.com/ar/
11. موسى، حسين خلف، الثورة الليبية، وسيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي، على/http://democraticac.de
12. ناجح ابراهيم، **لماذا فشلت ثورة 25 يناير**، تم الإطلاع عليه يوم : 2024/05/03 عبر الرابط التالي https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24012020&id=4a3c43ab-caca-46cd-a112-9f3f3a705be2

13. وفاء لطفي، الثورة والحراك العربي اطلالة نظرية، دراسة منشورة على موقع الشرق العربي، على الـرابط-http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012. pdf

14. ويكبيـديا، تنظـيم الدولـة فـي ليبيـا، علـى الـرابط: https://ar.wikipedia.org/

2 - المراجع باللغة الأجنبية :

1. El-hassane Aissa .the Arab spring ; causes, consequences and implication, united states army war college 2012
2. Nael SHAMA, GEORGETOWEN UNIVERSITY QATAR, Centre of international and regional studies , 2019

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء .....

كلمة شكر.....

مقدمـــــة.....أ

الفصل الأول: الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي قبل 2011 5

المبحث الأول: الأوضاع السياسية..... 6

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية 6

المطلب الثاني: الأوضاع الخارجية..... 8

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية..... 11

المطلب الاول: الاوضاع الاقتصادية: 11

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية..... 13

الفصل الثاني: اندلاع ثورات الربيع العربي ومآلاته 17

المبحث الأول: سقوط نظام تونس 19

المطلب الأول: تونس قبل الربيع العربي 21

المطلب الثاني: أسباب الربيع التونسي 21

المبحث الثاني: سقوط نظام ليبيا 23

المطلب الأول: دوافع الربيع العربي في ليبيا 23

المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في ليبيا 24

المبحث الثالث: سقوط نظام مصر 27

المطلب الأول: أسباب ودوافع أحداث 25 يناير 27

المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في مصر 30

الفرع الاول: مرحلة ما قبل 25 يناير 30

الفرع الثاني: 25 يناير وسقوط مبارك 31

الفرع الثالث: المرحلة الانتقالية 31
الفرع الرابع: تولي الإسلاميين الحكم 32
الفرع الخامس: سيطرة الجيش 33
المبحث الرابع: صمود نظام بشار الأسد 34
المطلب الأول: سوريا قبل الأحداث 34
المطلب الثاني: مراحل الربيع العربي في سوريا 36
الفرع الأول: الحراك السلمي: استمر لأكثر من ست شهور 36
الفرع الثاني: الحراك المسلح 37
الفرع الثالث: التدخل الخارجي وظهور تنظيم الدولة الإسلامية 38
الفرع الرابع: التحالف الدولي 39
الفرع الخامس: التدخل الروسي 39
خلاصة الفصل 40
الفصل الثاني: النظام السياسي العربي بعد ثورات الربيع العربي 42
المبحث الاول: النظام السياسي في تونس 43
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي بعد الربيع العربي 43
المطلب الثاني: المؤسسات الانتقالية المرافقة ومسار الحركة السياسية 44
المبحث الثاني: النظام السياسي في ليبيا 47
المطلب الأول: أهم المحطات السياسية في ليبيا 47
المطلب الثاني: حكومتان متنافستان 48
المطلب الثالث: التسوية السياسية 49
المبحث الثالث: النظام السياسي في مصر 50
المطلب الأول: أهم المحطات السياسية في مصر بعد ثورة الربيع العربي 50
المطلب الثاني: نتائج ثورة 25 يناير في مصر 52
المبحث الرابع: نظام بشار الأسد 55
المطلب الأول: أهم محطات الصراع في سوريا 56

المطلب الثاني: صمود نظام بشار الأسد 58
خلاصة الفصل 63
خاتمة 65
قائمة المصادر والمراجع 69
فهرس المحتويات 75

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير ثورات الربيع العربي على مستقبل النظام السياسي العربي والدوافع الرئيسية التي أدت إلى اندلاع هذه الثورات، وأدت إلى بروزها، بالإضافة إلى محاولة التطرق إلى أهم النتائج التي أفرزتها هذه الأحداث، والتي أدت إلى إسقاط عدد من النظم السياسية العربية في كل من تونس، ومصر، واندلاع حروب أهلية وبعضها طائفية مزالت مستمرة الى يومنا هذا في كل من ليبيا وسوريا، كما تهدف الدراسة الى ابراز مفهوم الثورة واختلافها عن أي حراك سياسي أو اجتماعي، وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي باعتباره الانسب لوصف الأحداث التي وقعت أعقاب هذه الثورات، كما توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وأدت لتغييرات جذرية في الحياة السياسة والاجتماعية في كثير من الدول العربية وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة الى يومنا هذا، وأخيرا نأمل من الشعوب العربية الاعتماد على نفسها في تحقيق أهدافها بدل الاعتماد على الخارج.

الكلمات المفتاحية: حراك، ثورة، الربيع العربي، الدول العربية، النظام السياسي.

Abstract :

This study aims to know the impact of the Arab Spring revolutions on the future of the Arab political system and the main motives that led to the outbreak of these revolutions and led to their emergence, in addition to trying to address the most important results produced by these events, which led to the overthrow of a number of Arab political systems in every country. From Tunisia and Egypt, and the outbreak of civil wars, some of which are sectarian, that continue to this day in both Libya and Syria. The study also aims to highlight the concept of revolution and its difference from any political or social movement. In our study, we relied on the descriptive approach as it is the most appropriate to describe the events that occurred in the wake of These revolutions, as we have reached a number of results, including the political, social, and security interactions that have occurred in the Arab region since late 2010, have led to radical changes in political and social life in many Arab countries, and their events and repercussions are still continuing to this day. Finally, we hope that the Arab peoples Relying on itself to achieve its goals instead of relying on the outside.

Keywords: movement, revolution, Arab Spring, Arab countries, political system.

تم بحمد الله